المجلة العالمية للبحوث السودانية

قهر الثورة السودانية بالعتمة الرقمية والخصاء الفكري والثوار يقاومون بالثورة السلمية والتوالد البكري

د. عمر أبشر الطيب
الرياض, المملكة العربية السعودية

قائمة المحتويات

من الممكن القول بأن العنوان للورقة الحالية يعد طويلاً إلى حد ما، لكنه يحمل في جنباته كل النقاط التي سيتم التطرق لها في هذه الورقة وهي النقاط التالية:

- المقدمة
- الثورة السودانية
- شهور من الثورة
- قهر الثورة السودانية
- الأمن الإلكتروني
- العتمة الرقمية
- الخصاء الفكري
- تاريخ العنف الجسدي
- الإغتصاب السياسي
- كسر إيقونة «الكنداكات»
- سلمية الثورة السودانية
- إسلوب التوالد البكري
- «شعارات الثورة»
- خاتمة
- المراجع

المقدمة

في لحظة من عمر التاريخ السياسي في جمهورية السودان الديمقراطية، كان أن اكتملت كل حلقات العجز لدى سلطة الحكم التنفيذية في السودان في توفير كافة احتياجات الشعب السوداني في كل ربوع البلاد. وشهدت البلاد ضائقة معيشية خنقت الغالبية العظمى من الشعب السوداني، فالكل يشتكي مما حل به تدريجياً، من انعدام الخدمات، أو ترديها، وذلك فيما يتعلق بكل احتياجات الحياة اليومية الأساسية متمثلة في الارتفاعات غير المبررة لكافة أسعار السلع من خبز ووقود. كما انعدمت في ذات اللحظة كل السيولة النقدية في مراكز الصراف الآلي و تبعتها كافة المصارف والبنوك. ونجم عن ذلك تدهور غير مسبوق لأسعار عملة البلد الوطنية مقابل الدولار. كل ذلك كان انعكاسا لابد منه بعد كل سياسات التدمير الممنهج والفساد المهول من جانب الحكومة،وكذلك بسبب تبديد ثروات البلاد من خلال إشعال فتيل الحروب في مناطق متفرقة من أرض السودان، ومن ثم الصرف عليها والذي كان قد تم من سياسة الحكم التي انتهجها النظام منذ انقلابه في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م. وفي المقابل نفد صبر المواطن السوداني فلم يعد قادرا بحفنة قليلة متهاوية من العملة الوطنية على مجابهة الحياة اليومية بمتطلباتها العادية والبسيطة. كما أن النظام كان قد جثم على قلوب أهل السودان بكل إخفاقاته لأطول فترة حكم منذ استقلال البلاد في العام ١٩٥٦م، ليستمر في سدة حكم الحزب الواحد وزبانيته لمدة ٢٩ عاماً أو يزيد. وقد كان لانتهاج سياسة كبت الحريات السياسية والمدنية من قبل هذا النظام مضافاً إليها فساده وفشله في إدارة كل نواحي الحياة في البلاد، كان له الدور الأكبر في خلق أجواء مؤاتية لتغيير الحكم من خلال إحداث انتفاضة شعبية أو ثورة سياسية لاقتلاع نظام الحكم.

الثورة السودانية

لقد كانت شرارة البدء لثورة السودان المجيدة في واحدة من ولايات السودان وهي ولاية النيل الأزرق، والتي ظلت ترزح تحت حكم قانون الطوارئ الذي فرضه النظام الحاكم وذلك عقب استئناف الحرب ما بين حكومة الإنقاذ في الخرطوم، والحركة الشعبية قطاع الشمال في العام سبتمبر ٢٠١١م عقب انفصال دولة جنوب السودان التي كانت واحدة من أبشع مسلسلات العبث والاستهتار السياسي بالبلاد من حزب المؤتمر الوطني الحاكم للسودان. ففي ولاية النيل الأزرق كان قد تحرك الطلاب في يوم ١٣ ديسمبر ٢٠١٩م وذلك بعد أن ظلوا يذهبون ويعودون من مدارسهم من دون حتى أن يكون لديهم القدرة على تناول وجبة الفطور (إما لعدم توفر السيولة، أو لغلاء الأسعار، أو بسبب عدم توفر الخبز في الأصل). وكان أن خرجوا في ذلك اليوم من شهر ديسمبر من مدارس حي القسم بجنوب الدمازين و السكة حديد وحي الربيع بغرب الدمازين لينضم إليهم بعض المواطنين في سوق الدمازين الكبير، وكان من الطبيعي أن تتصدى لهم الأجهزة الأمنية والشرطة، وتقوم باستخدام الهراوات وقنابل الغاز المسيلة للدموع وقد اعتقلت منهم عددا كان قد لعبت فيه عناصر قطاع الطلاب

دور المرشد لجهاز الأمن لاعتقال كل أولئك الطلاب. فكان من أوائل الطلاب المعتقلين في ثورة ديسمبر «محمد عبد الرحيم، وعبد العزيز محمود، ومحمد عباس، عبد الفتاح إسماعيل، وصالح عبد الله». وفي خطوة أخرى كان أن استدعت إدارة جهاز الأمن والمخابرات بالدمازين كل مديري و وكلاء المدارس الأساسية والثانوية لاجتماع يعقد في ذات أمسية يوم ١٣ ديسمبر.وقد أبلغتهم بمنع الطلاب من الخروج مجدداً[1].

بعد مرور ٣ أيام على ذلك التاريخ وفي يوم ١٦ ديسمبر ٢٠١٩م، كانت مدينة الدمازين قد شهدت اكبر حراك لها على الإطلاق، حيث خرجت كل مدارس الأحياء الشمالية للمدينة في كل من حي النهضة وحي السكة حديد وحي الربيع وحي القسم، إلى أن وصلت التظاهرات إلى سوق الدمازين القابع في وسط المدينة. وقد استمرت المظاهرات في ذلك اليوم إلى ساعات متأخرة من الليل، خاصة في أحياء المدينة الشمالية، حيث تم قطع الطريق المؤدية إلى العاصمة الخرطوم. ولقد غلب على تظاهرة المساء مشاركة العنصر النسائي بشكل كثيف.يومها لم تتهاون قوى الشرطة وجهاز أمن البشير في التعامل بقسوة وبعنف مفرط مع الطلاب والطالبات حيث تم اعتقال ٣٥ منهم وتم توجيه تهم لأولئك المعتقلين. وقد أطلق سراح نحو ٦ منهم بعد أن قام عشرة من المحامين بالدفاع عنهم في صبيحة يوم ١٧ ديسمبر 2019م.وفي ذات يوم المحاكمة في صبيحة يوم ١٧ ديسمبر، خرجت مدينة الرصيرص إلى دائرة التظاهر. فتظاهر يومها مواطنو قرية العزازة جنوب شرق الرصيرص، وشهد ذلك

اليوم إضراب أطباء مستشفى الحوادث بالدمازين نتيجة لعدم صرف حوافزهم لشهور وتردي بيئة العمل وتدني خدمات سكنهم الخاص بهم «الميس». وقد تم اعتقال ثلاثة أطباء منهم بواسطة جهاز الأمن. كان الأطباء الثلاثة الذين قد تم اعتقالهم هم: «صادق احمد المعز نائب اختصاصي عظام. ودكتور قصي نائب اختصاصي لطب الأطفال، والدكتور محمد السر طبيب عمومي.وكنتيجة لأحداث الاعتقال التي طالت ثلاثة من الأطباء في يوم ١٧ ديسمبر، جاء الرد من الأطباء بعد يومين من ذلك الاعتقال، ليقوم جميع الأطباء وفي يوم ١٩ ديسمبر بالاعتصام أمام مكاتب جهاز الأمن مطالبين بإطلاق سراح الأطباء الثلاثة فوراً، كما رفضوا رفع اعتصامهم من أمام مكاتب جهاز الأمن في المدينة، إلا بعد إطلاق سراح زملائهم. وقد استجاب يومها جهاز الأمن تحت كل ذلك الضغط لطلب الأطباء المعتصمين أمام مكاتبه، وقام بإطلاق سراح الأطباء الثلاثة المعتقلين في أول تحد من نوعه ليستمر كسر حاجز الخوف والرهبة.

كما شهد يوم ١٨ ديسمبر تظاهر المعدنين الأهليين بمنطقة بلقوة بمحلية ود الماحي الحدودية مع أثيوبيا. واحتل المحتجون مباني شركة التعدين الحكومية واحرقوا مكاتبها والتي كانت تفرض عليهم الإتاوات ورسوما باهظة دون وجه حق هذا وقد سجلت الأحياء الشمالية بالدمازين.بعد استجابة جهاز الأمن تحت ضغط الثوار في مدينة الدمازين وإطلاقه سراح الأطباء الثلاثة المعتقلين لديه، فقد مثل ذلك مفترق طرق أمام الثورة والتي حددت معالم التحدي الأول أمام السلطة الحاكمة في ذلك الحراك، ليستمر كسر حاجز الخوف والرهبة.ووسط ذلك فقد انتشرت بكثافة الدعوات الشبابية لضرورة الانضمام لحراك شعبي أكبر ليمثل ضغطاً أكبر على سلطة النظام الحاكم بغرض تحقيق كل مطالبها بدْاً بإيجاد الحلول الاقتصادية المناسبة لتخطي أزمة البلاد وقتها. الشئ الذي وجد قبولاً لدى طيف واسع من الشعب المغلوب على أمره.وكان أن امتدت الثقة إلى ثوار بقية مدن السودان للخروج في الشارع أسوة ببعض مدن ولاية النيل الأزرق، التي أشعلت فتيل الثورة السودانية في البلاد. وقد انضمت بعض مدن السودان في اليوم الثاني حيث خرج ساكنيها لوسط الشوارع، وقد قدر عددهم يومها بالمئات للتنديد بما قامت وتقوم به الحكومة من سياسات إقتصادية خرقاء قامت بشل البلاد والعباد، فهي التي أقدمت على زيادة أسعار الخبز ليصل سعر الرغيف من جنيه واحد إلى ثلاثة جنيهات. فيما اتهمها آخرون بإعطاء الصلاحية للجيش بضرب المتظاهرين والاعتداء عليهم[٢].

كانت الاحتجاجات في الأسبوع الثاني عنيفة نوعاً ما حيث شهدت حرق المتظاهرين لبعض السيارات كما شهدت بعض أعمال العنف والشغب فيما ردت الشرطة وقوات مكافحة الشغب مجددًا بالرصاص المطاطي والحي وكذا الغاز المسيل للدموع في سيناريو مشابه تقريبًا لأحداث الأسبوع الأول مع فرق سعة التظاهرات وعدد المشاركين[٣،٤]. فخرجت عطبرة، والدامر وبربر وبورتسودان والقضارف فكان أن تم حرق عدد من دور الحزب الحاكم في السودان»حزب المؤتمر الوطني»، في مدينة الدامر وعطبرة وبربر في يومي ١٩و٢٠ من ديسمبر، والتي خرج المتظاهرين فيها بأعداد كبيرة. إضافة إلى ذلك أحرق متظاهرين في مدينة الدامر مباني حكومة الولاية وبيت الحاكم يوم ١٩ ديسمبر، كما أحرق متظاهرين في عطبرة مخازن الغلال، وفي ذات اليوم خرجت بربر عن بكرة أبيها ليكون منها أول شهداء ثورة ديسمبر وهو «محمد عيسي» الشهير باسم «ماكور»، حيث تم اغتياله بطلق ناري أستقر في رأسه وفي اليوم الثاني على التوالي لخروج المتظاهرين في بربر يوم ٢٠ديسمبر٢٠١٩م.ومن ثم امتدت الثورة السودانية منذ يوم ٢٠ ديسمبر، لتصل إلى مدن أخرى من بينها العاصمة الخرطوم قبل أن تتجدد يومي الجمعة والسبت خصوصًا في العاصمة الخرطوم وأم درمان وفي ولاية شمال كردفان بمدينة الأبيض. وكان شعار الاحتجاجات السودانية منذ اليوم ١٨ديسمبر عبارة مميزة بالفعل وهي: «تسقط بس"، مصحوباً بعمل فني في الجدران يطالب برحيل البشير. استمرت الثورة بعد ذلك مستمرة لشهور عدة إلى تاريخ كتابة هذه الورقة.

شهور من الثورة

في بداية التظاهرات استخدمت الشرطة الغاز

المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، وقد شهدت بعض المدن والمناطق استعمال الذخيرة الحية والتي تسببت في وقوع عدد من الجرحى والقتلى أيضًا دون بيانات رسمية. ولكن بعد ازدياد حالات القتل بين المتظاهرين، برز الناطق الرسمي باسم الحكومة «بشارة جمعة» في تصريح قال فيه:»لقد تعاملت قوات الشرطة والأمن بصورة حضارية مع المحتجين دون اعتراضهم، إلا إن المظاهرات السلمية قد انحرفت في بعض المناطق عن مسارها وتحولت بفعل بعض المندسين إلى نشاط تخريبي استهدف المؤسسات والممتلكات العامة والخاصة بالحرق والتدمير وحرق بعض مقار الشرطة فتدخلت الشرطة لمنع ذلك التخريب بوسائل مشروعة.إلا أن بعض المصادر الصحفية بما في ذلك قناة بي بي سي العربية، كانت قد أشارت لمقتل ثمانية أشخاص على الأقل خلال ٣ أيام فقط منذ بدء التظاهرات[٥]. تواصلت فيما بعد الاحتجاجات وقد تواصلت معها بوتيرة متزايدة كذلك أعداد القتلى.

في الشهر الثاني من بداية التظاهرات كان حراك الشارع يفرض وجود قيادة ميدانية لايصال الثورة مبتغاها. وتزامناً مع ذلك فقد برز اتحاد المهنيين فيما عرف «بتجمع المهنيين السودانيين»، والذي عمل على تنظيم التظاهرات وتنسيقها والدعوة لها. وفي المقابل تواصل تدخل الشرطة وباقي الأفرع الأمنية وذلك بهدف منع المسيرات وقمعها خاصة تلك المتوجهة نحو البرلمان والتي كانت تطالب بشكل صريح ومباشر بتنحي البشير ونظامه عن الرئاسة[٦]. وقد أظهرت بعض الفيديوهات التي تناقلها نشطاء على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي دهس سيارات تابعة للنظام السوداني للمحتجين مما تسبب في سقوط عدد إضافي وكبير من القتلى والجرحى كما لوحظ الانتشار الكثيف لقوات الأمن بزيها غير الرسمي والتي تتخفى وسط الثوار بهدف إلقاء القبض على الثوار المحركين لتلك التظاهرات والقضاء على الحراك في الوقت المناسب[7]. وفي الشهر الثالث للاحتجاجات أصدر النائب العام للجمهورية عمر أحمد قرارًا بتأسيس نيابات طوارئ بالخرطوم وبكل الولايات. وبالرغم من كل ذلك، فقد طلب تجمع المهنيين من الشعب السوداني تحدي حالة الطوارئ ومواصلة التظاهر لتحقيق كافة المطالب[٨،٩]. في هذا الشهر بدء بتنظيم التظاهرات خارج حدود السودان في دول أوربية وأمام مقر الاتحاد الأوربي للضغط على النظام وإرغامه على التنحي[١٠].

في الشهر الرابع، استمر خروج الثوار في كل بقاع السودان إلى اليوم الذي وجه فيه تجمع المهنيين السودانيين بالتوجه في ذلك اليوم إلى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية وقصر الضيافة مقر إقامة الرئيس عمر البشير في الخرطوم، وذلك تخليداً لذكرى ثورة أبريل التي كانت قد أطاحت بنظام دكتاتوري سابق في السودان كان يترأسه المشير جعفر محمد نميري، وكان ذلك في اليوم السادس من شهر إبريل، وتتابع الحشد إلى أن وصل ذروته في يومي ٨ و ٩ إبريل حيث كان الاعتصام بالحشود قد وصل إلى الملايين (قدر بي ٧ مليون خلال يومي ٨ و٩ أبريل).وقد حاولت قوات الأمن تفريقهم بالقوة فقتل خمسة متظاهرين بالرصاص الحي[١٢]. ولكن تمكن الثوار من مواصلة اعتصامهم المفتوح هناك مطالبين بتنحي البشير وإسقاط النظام[١٣]وقد حدثت عدة تدخلات من قبل قوات الأمن لتفريق الاعتصام، لكن كان أن تصدى لهم حينها بعض الضباط من الرتب الصغيرة في قوات الجيش ما شكل تحولاً في الثورة راح ضحيته عدد من الضباط نحو ٥ ضباط[١٤]. هذا التدخل من قبل بعض ضباط الجيش قابله إغلاق تام لحركة الملاحة الجوية في مطار الخرطوم الدولي وتطويق القصر الرئاسي بالآليات العسكرية ثم بعد حوالي ٧ ساعات أصدرت القوات المسلحة بيانًا أعلنت فيه اعتقال الرئيس عمر البشير وتشكيل مجلس عسكري انتقالي بقيادة «أحمد عوض بن عوف"لقيادة البلاد لمدة عامين كما أعلنت فرض حالة الطوارئ ٣ شهور في البلاد، وعلقت العمل بالدستور الحالي إلى جانب حل كل من مجلس الوزراء، وحكومات الولايات، والمجالس التشريعية وكذا حظر التجوال لمدة شهر في عموم البلاد[١٥،١٦]. وبالرغم من كل ذلك، فقد استمرت الاحتجاجات طيلة اليوم التالي وقد طالب فيها المحتجون بتنحية المجلس العسكري الانتقالي ككل وسط إصرارهم

على تشكيل حكومة انتقالية مدنية. في تمام الساعة ٢٣:٣٠ بتوقيت السودان ٢٠:٣٠، أعلن الفريق عوض بن عوف تنازله عن رئاسة المجلس الانتقالي وعين المفتش العام للجيش الفريق أول عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان خلفًا له وتم تكوين ما يعرف بالمجلس العسكري الانتقالي والذي قام بعقد اجتماعات مع قادة المحتجين ليتفق الاثنان على تشكيل لجنة مشتركة مهمتها وضع خارطة طريق لمستقبل البلاد. وتم دمج كل تحالفات قوى الثورة في كيان جامع عرف باسم «قوى الحرية والتغيير»، الذي يضم عدداً من الأحزاب السياسية وقوى نداء السودان وكل الأحزاب السياسية التي لم تكن شريكاً أصيلاً في الحكم السابق، وبعض منظمات المجتمع المدني مضافاً إليها بالطبع تجمع المهنيين السودانيين والذي دعا بدوره إلى استمرار التظاهرات في الشارع في ذات الوقت الذي يتم فيه التفاوض لتشكيل الضغط اللازم للاستجابة المرجوة لتحقيق كل مطالب الثوار والثورة. وقد واجهت قوى الحرية والتغيير عدة مماحكات من قبل المجلس العسكري مدعوما بعدد من التحالفات الدولية في المنطقة من قبل السعودية والإمارات ومصر، فدعا تجمع المهنيين السودانيين بالتظاهر أمام سفارات تلك الدول في داخل وخارج السودان لكف أيدي تلك الدول عن العبث بالثورة أو التدخل في الشأن السوداني. فتم تسيير التظاهرات أمام سفارات تلك الدول بالفعل منذ شهر أبريل[17]. كما نادى التجمع بتسيير مليونية السلطة المدنية التي نجحت في إيصال صوتها بجدارة لكل العالم في شهر مايو[18,19].

في الشهر السادس للتظاهرات، وبعد عودة رئيس ونائب رئيس المجلس العسكري من أول زياراتهم الخارجية للبلاد، تم فض اعتصام القيادة العامة بالقوة ما تسبب في وقوع مئات القتلى والمفقودين ومئات الجرحى كذلك، وقد تم ذلك بشكل وحشي ولا إنساني. وقد تم اغتصاب العشرات من الرجال والنساء في ذلك الصباح، كما تم إلقاء عدد لم يحص بعد من الجثث في نهر النيل. الأمر الذي شكل مأساة وصدمة للشارع السوداني وللتظاهر السلمي فيما عرف باسم «مجزرة القياد العامة» والتي حدثت قبل يومين من عيد الفطر المبارك في يوم ٢٨ من شهر رمضان المعظم الموافق لليوم الثالث من شهر يونيو [20,21]. فيما بعد توالت الأخبار من العاصمة الخرطوم وانتشرت فيديوهات على مواقع التواصل تظهر عناصر من الجيش وقوات الدعم السريع وهي تستهدف المدنيين مباشرةً بالرصاص الحي، كما شوهدت أو بالأحرى تم بث مقاطع تظهر قوى أمنية وبأعداد كبيرة تنتشر مع آليات وأسلحة في شوارع

عدة في العاصمة الخرطوم[22] .

في ذات اليوم وقريباً من مكان فض الاعتصام، تم فتح النار داخل أحد المستشفيات القريبة التي تستقبل المصابين، وقد تم الإعلان في وسائل الإعلام المحلية عن منع الثوار من إقامة المتاريس التي كانوا يوقفون بها حركة السير كوسيلة لإظهار احتجاجاتهم السلمية داخل الأحياء بالعاصمة والأقاليم، بدعوى أنها تعيق الحياة في البلاد وتمنع التواصل الاجتماعي على حسب القوات الأمنية في السودان. بل وحذرت الحكومة بأنها سوف تعترض إقامة مثل تلك المتاريس مجدداً في كل الشوارع بقوة السلاح. وفي المقابل نفى متحدث باسم المجلس العسكري «الكباشي» أن يكونوا قد فضوا اعتصام القيادة باستخدام القوة، وقال الناطق باسم المجلس:»إن خطة أمنية استهدفت اقتحام منطقة مجاورة لمكان الاعتصام، باتت تشكل خطرا على أمن المواطنين وتحولت إلى بؤرة للفساد والممارسات السلبية التي تتنافى وسلوك المجتمع السوداني»[23]. وخرج رئيس المجلس «عبد الفتاح البرهان»في مساء يوم المجزرة معلنًا: «إيقاف التفاوض مع قوى إعلان الحرية والتغيير،لأنها قد عمدت إلى إطالة أمد المفاوضات وعملت على احتكار السلطة وإقصاء بقية القوى السياسية في البلاد. ودعا لإجراء انتخابات عامة خلال ٩ أشهر بإشراف المجلس، ووصف ما جرى أمام القيادة العامة من فض للمعتصمين، بأنه عبارة عن عملية تنظيف للشارع»[24]).في ذات الأثناء، أعلن قادة المظاهرات اللجوء لاستخدام سلاح الإضراب السياسي والعصيان المدني الشامل والمفتوح، اعتبارًا من يوم المجزرة حتى إسقاط النظام.بدأ العصيان المدني في يوم ٩ يونيو، ونجح في شل كل البلاد لمدة ٣ أيام. وعندئذ ارتفعت أصوات تنادي بوقف العصيان فوراً، والتهدئة والعودة للتفاوض، مراعاة لظروف السودان الاقتصادية، والتي وصفها الساسة بأنها لا تحتمل استمرار العصيان لوقت طويل لأنه سيضر بالمواطن بشكل سريع وغير محدد التبعات، وفي ثالث أيام العصيان قرر تجمع المهنيين إنهاء العصيان المدني.فعاد الطرفان للتفاوض من جديد.وفي صبيحة ٣ يونيو، وفي محاولة من المجلس العسكري لطمس الحقيقة كاملة كان قد قام باستخدام «العتمة الرقمية» في السودان. وذلك عبر قطع خدمة الإنترنت عن كامل البلاد[25]).

قهر الثورة السودانية

وفي إطار قهر وإخماد الثورة السودانية، عملت الحكومة على كافة المجالات لكبح جماح الحراك الثوري ولم تأل جهداً في البحث عن كافة وسائل المنع والبطش والتخوين والتخويف والتخطيط من أجل إنجاح مسعاها في جعل تلك الثورة في الشارع من الماضي. كما فعلت ذلك مع كل الثورات والانقلابات العسكرية التي شهدتها البلاد خلال فترة الثلاثين عاماً من حكم الإنقاذ والإسلاميين للسودان.

ولهذا الغرض، فقد قامت الحكومة بتسخير كل ما تملك من نفوذ ومؤسسات خدمة عامة أو خاصة لإفشال الحراك. ولقد يسر لها ذلك، من خلال سيطرتها التامة على كل تلك الأجهزة، فقد عمدت على تمكين الموظفين فيها من أصحاب الميول الإسلامية التابعة للتنظيم الحاكم في السودان منذ نشأتها كافة. تم استخدام العديد من مؤسسات الدولة لقهر الثورة مثل: المؤسسة العسكرية ممثلة في قوات الشعب المسلحة وقوات الدعم السريع «الجنجويد». كما وظف لذات الغرض كل من أجهزة الأمن، والشرطة، والكتائب الطلابية، وكتائب الظل التابعة للإسلاميين. وكذلك مؤسسة الاتصالات، والتلفزة والراديو، والشركات التابعة للإسلاميين النافذين وهي تمثل غالبية شركات البلاد، ووظفت الصحف. كما تم توجيه مواقع التواصل الاجتماعي من خلال مواقع خاصة بأجهزة الحكم مثل الصفحة الإلكترونية الخاصة بالدعم السريع والقوات المسلحة، وموقع نشط جداً لكتائب الأمن المعروفة لدى السودانيين باسم «الدجاج الإلكتروني». ولكن كل ذلك لم يؤت ثمرة في قهر الثورة، إلى أن تم الاستعانة بوسيلة حجب بعض خدمات الإنترنت وذلك ما يتم تعريفه باسم «العتمة الرقمية» في السودان. حدث ذلك للمرة الأولى منذ بدء الثورة في شهر فبراير تحديداً. وقد صدر مقال لأحد الصحفيين السودانيين في صحيفة سودانية يقول فيه بأن البلاد شهدت صعوبة في الوصول إلى خدمات الإنترنت، خاصة في وسائل الاتصال الاجتماعي،

في ذات الوقت الذي نفى فيه جهاز الأمن والمخابرات الوطني مسؤوليته عن الأمر.وأعقبه نفي من شركات الاتصالات التي تحميلها الحكومة مسؤولية الحجب كذلك. إلا أن الهيئة القومية للاتصالات لم تصدر توضيحاً رسمياً أو اعتذاراً بهذا الصدد. وإزاء هذا الأمر اضطر كثير من رواد مواقع التواصل الاجتماعي إلى استخدام برمجيات وتقنيات خاصة لضمان التفاعل عبر صفحاتهم،ومتابعة مجريات الأحداث[٢٧،٢٨]. من جهة أخرى أبانت الصحيفة أن رواد وسائل التواصل الاجتماعي اضطروا بسبب الحجب إلى استخدام برمجيات الشبكات الافتراضية الخاصة والتي تكسر تلك العتمة الرقمية. كما في برامج مثل برنامج «في بي إن» المتاح على شبكات الإنترنت.لاستمرار التفاعل عبر صفحاتهم على المواقع المختلفة، وهو الأمر الذي سهل للكثيرين الدخول إليها .[28]

عليه فقد وثق لحدوث العتمة الرقمية للمرة الأولى في تاريخ الثورة السودانية والسودان عامة في الأسبوع الثاني من شهر فبراير٢٠١٩م، وعادت الخدمة إلى طبيعتها في يوم 22 من ذات الشهر. وذلك بعد أن تم حل الحكومة، وتم إعلان حالة الطوارئ لاحقاً. ولكن عادت مجدداً العتمة الرقمية كوسيلة لقهر الثورة في السودان صبيحة يوم السبت 6 أبريل٢٠١٩م. بعد أن شهدت البلاد موجة من الاحتجاجات العنيفة، لتعود الخدمات مرة أخرى إلى طبيعتها صباح يوم الخميس 11أبريل 2019م، وتحديداً قبيل بيان الجيش السوداني الذي تم بموجبه حل الحكومة، والبرلمان وأعلنت حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر، وحظر التجوال لشهر، وغير ذلك من الإجراءات. وتسلم الجيش السلطة في البلاد وتم عزل الرئيس وحكومته لإرضاء الشارع الثائر حتى تلك الساعة. ولكن من وقتها كانت الحكومة تضع مسألة العتمة الرقمية أو حجب خدمات الإنترنت لديها كواحدة من الوسائل الممكن استخدامها للتحكم والسيطرة والقدرة على التأثير في الحراك إلى حد ما بهدف تشتيت مبتغى الثورة، وإخماد نارها يبرز ما بين الفينة والأخرى.

الأمن الإلكتروني

أصبحت المراقبة بلا حدود في العالم الآن، الشئ الذي يحتاج إلى المزيد من الانتباه في حالة وصول مثل تلك التقنية لدول يتم فيها استخدام وسائل القمع والمراقبة. وهي تقنية إلكترونية يمكنها اختراق أي هاتف شخصي لأي مواطن بالدولة، لملاحقة تفاصيل بريده الإلكتروني والاستماع حتى لمكالماته الشخصية، وصولاً إلى قدرة تلك التقنية لتغيير حتى محتويات الرسائل من الشخص أو إليه. ويعد هذا النوع من أنواع المراقبة الحديثة والتي تعرف باسم «المراقبة الشاملة»،وسيلة يستهدف فيها كل الشعب في أي بلد كان. إن هذه التقنية هي تقنية بريطانية الصنع. تهدف لمراقبة مجتمع أو أشخاص أو جهات أو منظمات ما في مكان ما لهدف أمني. حيث يتم مراقبة جميع الأشخاص في دائرة ما، من خلال متابعة الرسائل والاتصالات الخاصة بكل فرد في المنظومة. حيث تقوم تلك التقنية بفهرسة وتحليل وترتيب كافة المعلومات الخاصة بأي شخص، من أجل الوصول إلى الشخص القائد أو الزعيم أو العقل المدبر والمنظم للمجموعة. لتسهيل عملية السيطرة على بقية أفراد المجموعة مثلاً[٢٩].

يمكن لهذه التقنية أن تخضع بلداً كاملاً للسيطرة التامة، فكل ما تحتاجه أدوات البحث تلك إلى ما يعرف بالمعلومات الخلفية «Meta Data» والتي تصدر عن هاتف أي شخص، مثلاً عنوانه الإلكتروني أو أسم الشخص، أو رقم جواله، أو أي كلمة يرددها. عندها مباشرة يمكن للنظام التعرف على الشخص وتعقبه في ثوان.ويمكن للنظام لاحقاً أن يعثر على ذلك الشخص في لحظات. هذه المعلومات الخلفية تحدد للجهة المراقبة والتي تمثلها هنا الجهة التي تقدم للشخص خدمة الإنترنت في بلده،تحدد لها عدة أشياء خصوصية جداً عن أي شخص مثل التاريخ والموقع والمكان الذي يتواجد فيه.كما يمكن لهذه الطريقة، أن تكشف عن كل أسماء وبيانات الأشخاص الآخرين المسجلين في داخل ذاكرة هاتف الشخص الذي تتم مراقبته وبكل سهولة. وعليه فإن مثل تلك الأنظمة للمراقبة يمكنها في ثوان معدودة، معرفة معلومات أي شخص في أي دولة من دول العالم. من أشهر تلك البرامج التي توفر للنظم المراقبة هذه الوسيلة للتعقب والملاحقة، نظام أسمه «Evident».

والجهة التي تقوم بتصدير هذه التقنية في المنطقة العربية مثلاً هي مؤسسة تهتم بنظم المعلومات والبرمجيات الإلكترونية، توجد في دولة الدنمارك، وتحمل اسم .“BAE Systems Applied Intelligence” وكل ما تقوم الشركة ببيعه لدول العالم التي تريد استيراد هذا النظام من تلك الشركة، هو عبارة عن رخصة بيع عنوان لموقع إلكتروني محدد طورته المؤسسة. يمكن للدولة المشترية للنظلم من خلاله تحميل برنامج مراقبة وتحليل المعلومات لكي تبدأ في استخدامه في مجالات الأمن القومي ومكافحة الجرائم الخطيرة. ويعد حالياً الخطر في مثل هذا النوع من المراقبة الشاملة، أنه لا يمكن لأحد أن ينتبه إلى استخدامه من حوله، وذلك بسبب عدم وجود أي أثر لاستخدام مثل هذا النظام للمراقبة على الأرض. ولكن توجد أدلة يمكن تثبت وجود مثل هكذا أنظمة من عدمه في موقع ما. والأخطر من كل ذلك في مثل هذا النوع من المراقبة أنه يمكنه أن يعترض كل الرسائل الواردة لأي جهة وتحليلها وتعديلها أحيانا. لذا فمنذ العام ٢٠١٥م كانت بريطانيا تتردد في تصدير تلك التقنية القادرة على فك وتحليل الشيفرة التي كانت تصدر من الدنمارك إلى بقية دول العالم، وذلك لأنها لا تضمن عادة ما نية الجهات التي تشتري مثل هذه النظم، وأحياناً قد تقوم جهات ما باستخدام مثل تلك التقنية ضد أهداف أوربية قد تشكل تهديداً حتى على بريطانيا والدنمارك [٢٩].

إن مثل هذا النوع من المراقبة الشاملة يفيد الدول في مكافحة الإرهاب والجريمة، وضبط الحدود. لكنها تمثل خطراً في حالة استخدامها كوسيلة للتنصت ومراقبة الشعوب، بدوافع مثل قمع المتظاهرين، ومنع الاحتجاجات،أو تستخدم للقبض على المعارضين السياسيين، وتعقب مجموعاتهم وتصيدها من هواتف المعارضين أنفسهم والإيقاع بهم جميعاً من هاتف معارض واحد فقط وذلك خلال ساعات قليلة. لقد تم استخدام هذا النظام الشامل للمراقبة في بعض الدول العربية مثل تونس فتمت السيطرة على أفكار كل التوانسة المتداولة عبر الإنترنت في أيام. بحيث تم وقتها التقصي والبحث بدقة عن كل من قام بلفت الانتباه إليه من بين كل المعارضين في تونس من خلال ما قام به من اتصالات أو إرساله لرسائل،بحيث يتم رفع بعض المعلومات مباشرة إلى رئيس الدولة مباشرة ليتم اتخاذ القرار بشأن المشكوك فيهم. ومن ثم يتم التسلل مباشرة إلى الموقع الإلكتروني الخاص بالشخص المراقب، ومن ثم يمكن التنصت على كل مكالماته. ومعرفة كل الذين يعرفهم من حوله. وهناك الكثيرون حول العالم ممن يعارضون موافقة بريطانيا كدولة ديمقراطية بالموافقة على تصدير مثل هذه المعدات الخاصة بالإنترنت للمراقبة الشاملة والتي تحد من حرية البشر ومنهم «أندرو فاينستين» مؤلف كتاب «عالم الظل»[٢٩]. ولقد أخذنا اسم هذا الشخص المراقب واسم هذا الكتاب تحديداً كمثال هنا لأنه يشابه إلى حد بعيد اسم الجماعة المسلحة التي قد توعدت الحكومة السودانية بإطلاقها لإخماد الثورة السودانية وهي تحمل اسم جماعة «كتائب الظل»!؟. من غير المعلوم لدى الكثير من السودانيين، بأن هناك نقاطاً كثيرة يمكن من خلالها الاستدلال على وجود مثل تلك الأنظمة التي تستخدم برامج للمراقبة الشخصية في السودان. خاصة عند الرجوع إلى أسماء بعض الشخصيات الإسلامية التي تدير عمل شبكات الخدمات الإلكترونية في السودان وخلفياتهم الأمنية، وذلك من خلال تخصصاتهم العملية في أجهزة المخابرات والأمن العام بالسودان. ومن جهة أخرى، فإن هناك ما يطلق عليه مجموعة «الأمن الإيجابي» في السودان والتي يمكنها الوصول إلى المعلومة بسهولة خلال ساعات قليلة من الحدث. إضافة إلى أن هناك مناطق بعينها يتم مراقبتها بكاميرات مراقبة مثل حي «كافوري» بالخرطوم، والذي يحتوي بداخله على ١٣ مربع كبير للقطع السكنية، ومساحة مخصصة لإدارة عمليات التصنيع الحربي. ومثل هذا الحي تحديداً لم يشهد إلا حالات نادرة من التظاهر تم تحجيمها ولم تعد لها مساحة في خارطة العمل الثوري مطلقاً. بحيث تتم مراقبة كل الحي بكاميرات مثبتة في كل الأماكن العامة. وهناك نوع أخر من المراقبة تقوم به الأماكن المخصصة لتوفير وبيع الخدمات للمواطنين في ذلك الحي مثل البقالات ومحلات تزيين الشعر للجنسين، ومحلات بيع الخضر والفاكهة، والمولات التجارية، ومحلات المكتبات العامة لطلاب المدارس،

وبعض الشركات الخاصة والمدارس التي تنتشر في بعض الأماكن بداخل ذلك الحي، فإن كل تلك المحلات يتم فيها دون استثناء توظيف منسوبي أجهزة أمنية فيها، بحيث يتقاضون رواتبهم من أجهزة الأمن بغرض توفير المعلومة في الحي، بعيداً عن الدور الاقتصادي الآخر الذي يوفرون به للدولة مقابل مادي نظير الخدمات التجارية التي يقومون بها للمواطنين هناك. كما أن من يقوم بالعمل في كل تلك المحلات لابد أن يتداخل اجتماعياً إلى أبعد حد مع سكان الحي لإبعاد أي شبهة مراقبة أمنية عن شخصه.

العتمة الرقمية

لعب استخدام الإنترنت والوسائط كوسيلة لإيصال صوت الثورة بالنسبة لشباب المعارضة السودانية، لعب دوراً فاعلاً في حراك الثورة السودانية، وخلق لها رواجاً بين الشعب الذي كان يتجاوب معها بسرعة وسهولة في ذات الوقت.وقد وظف ثوار السودان في الداخل وكذلك السودانيون المعارضون للنظام من الخارج خاصة أولئك المغتربون في الدول الأوروبية وأمريكا وأستراليا ودول الخليج،وغيرها،وظفوا تلك الوسائط والانترنت للاستخدام الثوري بطريقة مبتكرة وفاعلة، خاصة أن من بينهم أعداد كبيرة من المنتمين إلى تجمع المهنيين السودانيين في الأصل. وهم يحذون حذو التجمع في مجابهة الحكومة السودانية. وقد كان ذلك مستمراً منذ أمد بعيد حتى من قبل تدشين الحراك في ديسمبر، وقد اشتهروا بصورة عامة وقتها بمناضلي لوحة مفاتيح أجهزة الكمبيوتر، أو المعروفون اختصاراً باسم «مناضلي الكيبورد». وذلك لأنهم كانوا عادة ما ينازلون الحكومة السودانية ويقومون بفضح فسادها ومخططاتها ومؤسساتها وأفرادها من خلال الأسافير،أي عبر استخدام المدونات ووسائل التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص. مستخدمين الكيبورد سلاحاً لهم خلال فترات طويلة ممتدة من النضالات الثورية السودانية.وعندها كانت الحكومة قد فطنت لدور وسائل التواصل الاجتماعي في إذكاء الثورة السودانية[٣١،٣٠].

وقتها تنبهت الحكومة السودانية إلى أن «مناضلي الكيبورد» قد يكون لهم دور فاعل في أن يرفدوا ذلك الحراك بالحيوية والنشاط اللازمين لاستمراره. فعملت الحكومة وقتها على ضرورة التفكير في حجب تلك المواقع، التي تنطلق منها شرارات الثورة. تم بالفعل تنفيذ هذا المخطط من قبل الحكومة، إلا أن هذا الحجب لمواقع التواصل الاجتماعي الذي فرضته الحكومة، كان قد تم اختراقه في المرات الأولى من حدوثه. حين استطاع المستخدمون في الداخل التواصل رغم انقطاع الخدمة عبر خدمات الفي بي إن VPN المعروفة في فضاءات التواصل الرقمي. واستمرت المعركة بشدة أكبر فيما بعد مابين «مناضلي الكيبورد» من جهة كردة فعل، والحكومة السودانية من جهة ثانية. وهنا كانت الحكومة من جديد على ثقة كبيرة بأهمية ذلك الدور الكبير الذي تلعبه الوسائط المتاحة كوسيلة للمواجهة ما بينها والثوار في الداخل والخارج على حد سواء. لكن الحكومة كانت قد تأكدت بما لا يدع مجالاً للشك وقتها، بأن إدارة هذا الحراك من خارج البلاد كان له النصيب الأوفر عبر شبكات التواصل خاصة. بل واعترفت الحكومة في أكثر من مرة بذلك الأمر. بالفعل فقد مثلت بداية الحراك واستمراريته لنحو أربعة أشهر متواصلاً بذات الحماسة، مادة يومية دسمة «لمناضلي الكيبورد» فدعموا الحراك بشدة، وتقدموا غيرهم في عمليات التحشيد، وبثوا كل ما من شأنه أن يؤذي الحكومة أمام الشعب،وبالتالي يحرجها أمام المجتمعات المحلية والإقليمية والدولية. وعندما لم يفلح سلاح حجب مواقع وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الحكومة، كان أن لجأت السلطة في السودان من بعد مرور شهور على الحراك الجماهيري المتزايد، إلى إبتكار سلاح آخر للحرب من خلال التخويف بحق استخدام سلاح القانون ضد مستخدمي الإنترنت من الثوار. حيث أوردت بعض الصحف السودانية مثل صحيفة الانتباهة، وصحيفة الصيحة المملوكتين للدولة ونافذين في نظام الإنقاذ، بأن «نيابة أمن الدولة قد قيدت بلاغاً في مواجهة ٣٨ متهما، تحت المواد ٦٦ والمادة ٦٩ من القانون الجنائي لسنة 1991م، والمادة ١٧من قانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007م بالتحريض والإزعاج، ونشر الأخبار الكاذبة، والإخلال بالسلام والطمأنينة العامة، وإشانة سمعة شخصيات طبيعية واعتبارية»[٣٠،٣١].

على الرغم من كل خطوات الحكومة في كبح جماح الثورة من خلال حجب المواقع الإجتماعية والتخويف باستخدام القانون ضد الثوار الذين يستخدمون وسائل التواصل للتحريض على إسقاط النظام الحاكم. إلا أن كل تلك الخطوات لم تزد «مناضلي الكيبورد» إلا شجاعة أكثر من ذي قبل كانت تزداد بوتيرة سريعة. حتى جاءت إحداث يوم ٣ يونيو ٢٠١٩م، والتي تم فيها فض اعتصام الثوار من أمام القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة بالقوة، وما تبعته من أحداث مؤلمة فيما عرف لاحقاً لدى الثوار باسم»مجزرة فض اعتصام القيادة». وخوفاً من أن بث مقاطع فض الاعتصام وما قد تحدثه من إذكاء للثورة داخل السودان بين الشعب السوداني، أو خارج السودان المنظمات والمجتمع الدولي، فقد لجأت الحكومة لأسلوب العتمة الرقمية بطريقة تعد الأولى في طول فترة وجود تلك الخدمات الرقمية في تاريخ السودان. والتي تم فيها قطع تام لخدمة الإنترنت في السودان وقد استمر الانقطاع لأطول فترة ممكنة وهي ٣٦ يوماً. إلى أن تدخل المجتمع الدولي والسلطة القضائية لإرجاعها، وقد كانت الخسارة الاقتصادية الناجمة عن تلك العتمة الرقمية في السودان أو انقطاع خدمات الإنترنت خلال تلك الفترة من شهر يونيو وحتى يوليو وفقاً لما تم نشره في أحد المصادر المختصة بشأن الشبكات [٣٢] يتحدث عن خسائر اقتصادية كانت تقدر بقيمة ١,٣٧٣ بليون دولار أمريكي، أي قرابة ما نسبته ١٪ من إجمالي الناتج المحلي العام للسودان خلال العام ٢٠١٧م مثلاً (صورة ١). وقد أعقبت تلك العتمة الرقمية، تحديثاً براهن الحالة الاقتصادية للسودان تمت من قبل البنك الدولي، أوضح فيه «إن ذلك قد أحدث تأثيراً سيكون له تبعات ضارة باقتصاد السودان، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي للسودان تبعاً لذلك التأثير بقطع الخدمات ليصل إلى ٤٠,٨ مليار دولار أمريكي للعام ٢٠١٨م»[٣٣]. علما بأن الأضرار وفقاً للقراءات الإحصائية من البنك الدولي هي أكبر من ذلك نسبة لأن تمام فترة العتمة الرقمية التي اعتمد عليها البنك الدولي للسودان وفقاً لاستمرار الانقطاع لمدة شهر واحد فقط، علماً بأن العتمة الرقمية في السودان كانت قد تجاوزت فترة الشهر بقليل، وزادت عن ذلك التقدير بنحو أسبوع كامل، لتصل في جملة أيام انقطاع الخدمات تلك إلى نحو٣٦ يوماً بالتمام.

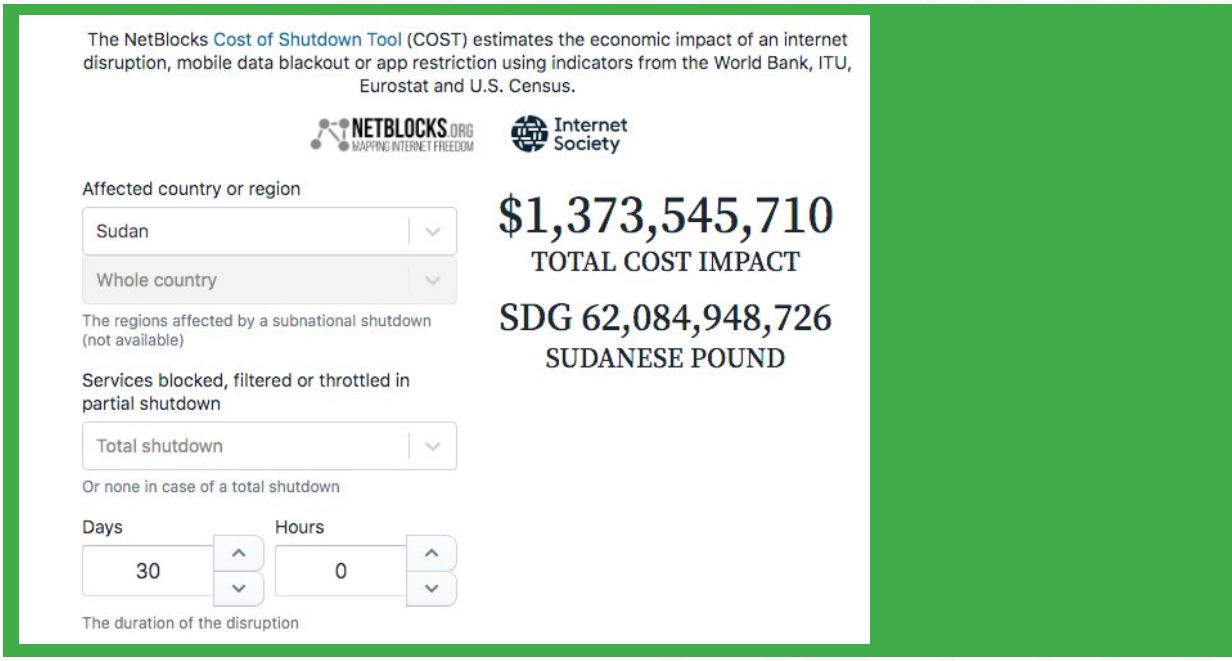

إن تلك العتمة الرقمية التي كانت قد أحدثتها الحكومة في السودان، تسببت في إحداث شلل تام لبعض المهن والتي تعتمد بدرجة كبيرة على توافر خدمات التواصل الشبكي، مثل شركات النقل الخاص متمثلة في شركات النقل المعروفة بأسماء يتم تداولها في الشارع السوداني وقد عرفت به مثل «ترحال» و»مشوار». في ذات الأثناء فقد كان المجلس العسكري يبرر الهدف الأساسي من وراء استمرار تلك العتمة الرقمية لدواعٍ أمنية. على الرغم من اعترافه التام بإحداثها للضرر البالغ بكل من قطاعي الخدمات الإنسانية وكذلك الاقتصاد، وذلك

خلال عدة نشرات أفاد بها المجلس لقطاع التلفزة بالبلاد وخارجها [٣٤]. وقد صرح في أحد تلك الخطابات التي تم بثها عبر تلفزيون السودان بأن المجلس قد قام بدفع الفاتورة المالية الناجمة عن ذلك الانقطاع للخدمات الرقمية بتعويض قيمة الخسائر للشركات. كما وأن الناطق باسم المجلس الانتقالي قد صرح بأن «عودة الخدمة مرهون بدرجة التعافي في الشارع وغلبة صوت العقل وتوفر المناخ المناسب للممارسة السياسية الراشدة التي تذهب بالبلاد إلى بر الأمان وتحقق المنشود من العملية السياسية ككل ممثلاً ذلك في الوصول للإتفاق النهائي ما بين المجلس وقوى الحرية والتغير» [٣٥].

واللافت في هذا الأمر برمته، هو أن المجلس العسكري عندما تم الضغط عليه من المجتمع الدولي بأحقية المواطنين السودانيين في توفر خدمات الإنترنت لهم كضرورة كواحدة من ضرورات الحياة لا تقل عن الهواء والماء، كان المجلس قد أنكر صلته التامة بقطع الخدمة، وقال بأن السبب من وراء تلك العتمة الرقمية إنما يعود للشركات المشغلة للخدمة في السودان، في حين أنكرت الشركات تدخلها في الأمر وأرجعت السبب وراء قطع الخدمات للمجلس وهكذا. كما أن اللافت أيضاً في لائحة الاتهام تلك التي صدرت عن نيابة أمن الدولة في السودان، والتي قيدت بلاغاً في مواجهة من وصفتهم بالمتهمين، كانت قد شملت صحافيين وناشطين إسفيريين منهم٢٨مقيماً خارج السودان،صدر في مواجهتهم نشرات حمراء أي ما يعرف بأوامر التوقيف حال عودتهم للبلاد[٣٠،٣١]. وذلك أن المغتربين السودان وكوسيلة مبتكرة للتصدى لتلك العتمة الرقمية التي فرضتها الحكومة داخل السودان، بغرض قهر الثورة بدءاً من يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٩م وحتى شهر يوليو، كانوا قد شكلوا مجموعات لتكملة ذلك النقص الذي قد يحدث للثورة نتيجة قطع خدمات الإنترنت في السودان. حيث احتشد المغتربون السودانيون العاملون بالخارج كي يلعبوا دوراً بارزاً ومحورياً في إنجاح الثورة، وذلك من خلال قيامهم بعمل نقل معلومات وتسريب كل ما يمكن تسريبه من مقاطع متوفرة لدى الثوار من داخل السودان. تم ذلك عبر جعل أولئك السودانيين بالداخل يقومون

بنقل ما يتوفر لديهم من مقاطع في هواتفهم النقالة وإيصالها للخارج رغماً عن العتمة الرقمية المفروضة، وذلك عن طريق إرشادهم بأن يقوموا باستخدام تقنية متاحة لا تحتاج للإنترنت مثل تقنية ال «واي فاي»الممكن الحصول عليها قريباً من بعض مؤسسات الدولة التي تعمل، أو بواسطة الاستفادة من خدمة»البلوتوث» الموجودة في الهواتف النقالة كذلك، وقاموا خلال تلك الطريقتين من إرسال بعض الرسائل لإخوتهم الثوار الذين يكونون في طريقهم لخارج السودان عبر توديعهم بالمطار. ومن ثم كان ثوار المهاجر يقومون عند وصولهم لأول محطة خارج السودان، وعندما يجدون أنفسهم خارج دائرة العتمة الرقمية تلك، بمجرد حصولهم على خدمة الإنترنت خارج بلادهم، كانوا يقومون فوراً بإرسال المقاطع، لتقوم البقية من الثوار بتعميمها بل وتوصيلها لبعض قنوات الإخبار مثل قناة «الجزيرة»، التي وفرت خدمة «الواتس أب» برقم متاح لكل من يريد أن يتواصل بتزويدها بمقاطع إخبارية عن الثورة في السودان المنقطع عن العالم من حوله.

الخِصاء الفكري

إن كلمة الخصاء لوحدها، تعني الاعتداء على الطبيعة الإنسانية، وإلحاق الضرر بالشخص المخصي من خلال استهدافه بضرب صميم رجولته ليسهل من بعد ذلك إذلاله وأهانته. لكن كلمة «الخصاء الفكري» المقصود هنا هي ايصال فرد ما (ذكر أو أنثى)، إلى حالة من القهر الاجتماعي، أو إيصاله إلى حالة من الخنوع أو الرضوخ للسيطرة الكاملة عليه فيما بعد من قبل أخر يتسبب في إحداث شرخ نفسي للضحية،فلا تعود من بعده قادرة على البقاء في ذات الموقف. أو لعل الضحية من بعد حدوث هذا النوع من الخصاء الفكري لها، ترفض من بعده أي موقف قد يوصلها إلى أي نوع من القدرة أو حتى الفعل. ويمتاز الخصاء الفكري بشئ من صد القدرة على الفهم، ومن ثم عجز المخصي فكرياً عن أي مواجهة في هذا العالم. فيتحول الشخص المخصي عندها إلى حالة من الرضوخ أو الغياب الذي قد لا تنتهي. ويظل الضحية من بعد ذلك النوع من ممارسة الخصاء الذهني عليه يبدي تردده الدائم من وضع مقدراته موضع لأي نوع من الاختبار خوفاً من الفشل أو الهزيمة.ولأن المرأة في المجتمعات العربية والأفريقية، مبنية على فكرة الجنس، واغتصابها يعني خصائها، ويعني بالتالي اللاحياة بالنسبة لها بين العالمين. فإن هذا النوع من الخصاء الفكري المقصود هنا، إن تم تطبيقه على المرأة بالذات، فإنه حتماً سوف يوصلها إلى حالة أشبه ما تكون بحالة من الفقدان والخفاء فلا تعود موجودة. فتشعر عندها بفقدان الأسرة، وفقدان الوجود، وفقدان الوطن، وفقدان القدرة، وفقدان الإحساس، ومن ثم فقدان المكانة الاجتماعية، فيوصلها كل ذلك إلى الإحساس بحالة تؤدي إلى فقدان الحياة أو الاختفاء عن الحياة بلا عودة. إن قمة خصاء الرجل أن تخونه المرأة. وقمة خصاء المرأة حين يغتصبها رجل، فلا تعود من بعدها موجودة. ولعل أقسى درجات الخصاء الفكري الموجه من رجل لإمرأة قد تظهر في حالة انفلات جنسي يغتصب فيه رجل امرأة حرة في لحظة وهي تكرر وتقول لاااا. فهذا النوع من الظمأ الجنسي لا يرتوي إلا بكارثة. هذا الخصاء الفكري متمثلاً في اغتصاب الثوار رجالاً ونساءاً، كان قد حدث إثناء فض اعتصام القيادة من قوات السلطة في الخرطوم صبيحة ٢٨ رمضان ١٤٤٠ هـ كوسيلة من النظام في الخرطوم لقهر الثورة السودانية.وقد حدثت الكارثة تماماً في الحالة السودانية حينما انتحرت ثلاثة فتيات ممن كن قد تم اغتصابهن في إحداث مجزرة فض القيادة في ٣ يونيو ٢٠١٩م من قبل الأجهزة الأمنية.

تاريخ العنف الجسدي

في التاريخ الإنساني نجد أن الاغتصاب قد تم استخدامه كوسيلة من وسائل القمع وفرض السيطرة وأحياناً لإعلان النصر العسكري أو السياسي على الخصوم السياسيين. فقد جاء في التوراة مثلاً ما يشير بصورة ما إلى وقوع مثل ذلك النوع من الممارسة بعد أن يحدث النصر لبني إسرائيل على خصومهم. فمثلاً نجد في «سفر العدد» أن بني الله موسى قد سمح لقومه من بني إسرائيل أن يتخذوا لأنفسهم من نساء مدين الأبكار اللائي لم يعرفن رجلاً أزواجاً، وأن يقتلوا ما عداهن من النسوة.ونجد أن هناك ما يشير

إلى أن ذات الوسيلة في الدين الإسلامي موجودة، حيث بعث النبي محمد (صلعم) للعرب والعالم كافة بعد موسى والتوراة بكثير. بحيث كان يباح للمسلمين في حال الانتصار أن يتخذوا لأنفسهم من نساء أعدائهم لأنفسهم سبايا كي يتمتعوا بهن. وحدث ذلك على مدى وقت ليس بالقصير في عهد النبي وامتدت تلك الممارسة بأوجه مختلفة حتى نهاية عصر الفتوحات الإسلامية تقريباً. وإن كانت الأديان الثلاثة الكبرى رغم ذلك، تدين فعل الاغتصاب ضمن تعاليمها كلها*.

كما نجد بأنه وفي غير الأديان الإبراهيمية، كان قد تم تسجيل بعض تلك الممارسات. حيث سجل التاريخ وقائع عديدة لاغتصاب نساء الأعداء، كوسيلة للإعلان عن الانتصار السياسي على الخصوم. كما جاء في واقعة الاغتصاب التي تعرضت لها نساء سابين على يد الرومان. حيث قاتل أتباع مؤسس الدولة الرومانية وقتها رجال عشيرة سابين ليأخذوا نساءهم لأنفسهم كزوجات لتأسيس دولة. وعرف عن قانون الرومانيين مثلاً كذلك، ما ينص على»الترخيص بسبي نساء الأعداء واستخدامهن كغنيمة حرب إن لم يستسلم الأعداء دون قتال». وقد قام بتوثيق تلك الصورة لنساء سابين في ١٧٩٩م، الرسام الفرنسي جاك لوي دافيد في واحدة من رسوماته. كما كان ينظر إلى اللوحة على أنها نداء للشعب لم يشمل بعد سفك الدماء من الثورة. وقد كان دافيد من الذين دعموا الثورة الفرنسية بشكل كبير [٣٦].

* لم يتم الرجوع لمراجع في هذا الشأن لتأكيده من عدمه على الرغم من ضرورة ذلك بغرض التقصي الواجب ، وذلك أن الأديان لدى الغالبية العظمى يجب ألا تمس بسبب مقال أو خلاف ذلك من عمل يحاول أن يعطى حالة توثق لمسألة بعينها، حتى لا يذهب كل الأمر لجدل قد يلغى بظلال على بقية المسألة ككل، فلا تتم الفائدة المرجوة من وراء هذا العمل. كما أن أنبياء الله عز وجل لست أنا من يحق له الشهادة عليهم، فهذا أمر أخشى أن أحاسب من رب العزة عليه ولا قدرة لي به، إنما أوردنا هذا الجزء كتاريخ فقط.

الاغتصاب السياسي

كان اغتصاب المعارضين السياسيين من الجنسين قد شكل نوعاً من أنواع الممارسات منذ فترة ليست بالقصيرة. فمثلاً، كان قد عرف بهذا الأسلوب نظام حكم ديكتاتور شيلي الأسبق «أوجستو بينوشيه»، والذي مارس هذا النوع من الاغتصاب كسلاح لقهر المعارضين وانتزاع الاعترافات منهم كشكل من أشكال التعذيب. ونفس هذه التعليمات كان يتم استخدامها في التعامل مع المعارضين السياسيين. كما كان يتم استخدام الاغتصاب السياسي في عدد كبير منتظم الحكم في البلدان الجاورة لتشيلي في أمريكا اللاتينية وتحديداً في كل من الأرجنتين والسلفادور. وعلى الرغم من تقديم حاكم شيلي الأسبق «أوجستو بينوشيه» للمحاكمة، بعد أن قام ضحاياه المقدرين بعشرات الآلاف من المعارضين السياسيين والذين قد تعرضوا للاعتقال والتعذيب والاغتصاب والقتل أو الإخفاء القسري، إلا أنه لم تتم محاكمته وقد تم تبرير ذلك بعدما قالت تقارير طبية أنه لم يعد في حالة ذهنية تسمح بإخضاعه للمحاكمة[٣٧].

وقد فصلت الباحثة «لارا ستمبل» من خلال دراسة قامت بنشرها في العام ٢٠٠٩م، فصلت وبشكل تاريخي ما يتم تجاهله من تعريض الرجال للاغتصاب والعنف الجنسي في كل من حالتي الحرب، وكذلك في حالات النشطاء السياسيين المعارضين لنظم الحكم بغية لكسر المعارضين وإكراههم على الإدلاء باعترافات. وقد نوهت إلى الوقائع التي حدثت في سجن أبو غريب الذي شهد انتهاكات واسعة بعضها ذو طبيعة جنسية ضد الضحايا السجناء من العراقيين[٣٧].كما نبهت ذات الدراسة، إلى أن حوالي ٧٦٪ من السجناء السياسيين من الرجال المعارضين لنظام الحكم في السلفادور خلال الثمانينات كانوا قد تعرضوا للاغتصاب خلال احتجازهم، كما تعرض نحو ٨٠٪ من الرجال المحتجزين في معسكرات الاعتقال بسراييفو خلال الحرب الأهلية في يوجوسلافيا إلى ذات النوع من التعذيب[٣٧].

وفي ذات الخصوص فقد كانت منظمة «هيومان رايتس ووتش»، سباقة في متابعة مثل هذا النوع من التعذيب، ودرجت على إصدار تقارير لتدين فيها النظم الحاكمة التي تنتهج هذا النهج لكبح المعارضة السياسية في بلدانها. فأدانت في عدد كبير من

تقاريرها السلطات المصرية لاستخدامها الاغتصاب والانتهاكات الجنسية كواحدة من الوسائل المعتادة لديها لتعذيب وقمع المعارضين المسجونين، أو «المعتقلين» دون حكم قضائي، وعلى حد وصف التقرير: «اتهم قطاع الأمن الوطني بوزارة الداخلية بتعذيب «المعتقلين السياسيين» بشكل روتيني بأساليب تشمل الضرب، الصعق بالكهرباء، وضعيات مجهدة، وأحيانا الاغتصاب».ووصف بعض من أخذت المنظمة شهاداتهم أنهم تعرضوا للاغتصاب من الأمن المصري بعصا خشبية لإكراههم على الإدلاء باعتراف، وشهد غيرهم ممن قابلتهم المنظمة بأنهم تعرضوا لاغتصاب بعصا خشبية أو هددوا بأن يتم اغتصابهم باستخدامها[٣٧]. ليضيف هذا التقرير إلى تقارير دولية سابقة حول ممارسات الإخفاء القسري والقتل تحت التعذيب.

ويعود تاريخ بدء نشر تقارير من قبل هذه المنظمة نفسها للعام ١٩٩٢م، بعنوان"خلف الأبواب المغلقة"، عرضت فيه لوقائع انتهاك جنسي لمعارضين معظمهم من جماعة الأخوان المسلمين تحديداً، كما تحدث ذات التقرير في تلك السنة عن تهديد المعارضين الإسلاميين وقتها باغتصاب نساء أسرهم لإكراههم على الاعتراف والإدلاء بمعلومات وأسماء.وقد نشرت «هيومان رايتس ووتش» خلال عملية التحول السياسي في ٢٠١٣م بمصر، تقريرًا أخر تحدث حول استخدام العنف الجنسي في المجتمع المصري. وألمح التقرير إلى تساهل السلطات مع العنف الجنسي كبوابة لتسهيل السيطرة على المجال العام.وكالعادة وفي كل تلك المرات التي تصدر فيها المنظمة مثل تلك التقارير كان سريعا ما يأتي رد وزارة الخارجية المصرية بذات الصياغ في كل مرة كما يلي: «إن تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش»مليء بالمغالطات» ويمثل «حلقة جديدة من حلقات الاستهداف والتشويه المتعمد من جانب المنظمة التي تعبر عن مصالح الجهات والدول التي تمولها». وفي سبتمبر ٢٠١٩م، وصفت وزارة الخارجية المصرية المنظمة بأنها «تحمل أجندة مسيسة وتوجهاتها منحازة». كما اتهمتها بأنها «توصي بإجراءات تفتت سيادة الدولة ومؤسساتها الوطنية». وطالبت منظمة

«هيومان رايتس ووتش»في تقريرها الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، بأن يوجه بتشكيل مكتب خاص في وزارة العدل للتحقيق في جرائم التعذيب بحق المواطنين يعمل فيه «مهنيون مستقلون». وتوجيه وزارة الداخلية بوقف احتجاز المواطنين والتحقيق معهم خارج أماكن الاحتجاز الخاضعة لرقابة القانون كمقار الأمن الوطني والسجون ومعسكرات الاحتجاز غير المسجلة قانونًا في مصر[٣٧].

وقالت «هيومان رايتس ووتش» إن مصر هي الدولة الوحيدة التي تخضع لتحقيقين عموميين من قبل «لجنة مناهضة التعذيب» التابعة للأمم المتحدة. وتلك اللجنة الأممية قالت في يونيو٢٠١٧م رداً على وزارة الخارجية المصرية، إن الوقائع التي جمعتها اللجنة في تحقيقها «تؤدي إلى استنتاج لا مفر منه، وهو أن التعذيب ممارسة منهجية في مصر».وقد صدر في مايو من العام٢٠١٥م، ما يعزز رأي المنظمة في تقرير صدر هذه المرة عن الفيدرالية الدولية من أجل حقوق الإنسان، بإن العنف الجنسي يخنق المجتمع المصري، ويسهم في زيادة حدته ووتيرته،لأن ممارسيه يتمتعون بحصانة كاملة تعفيهم من العقاب أو مجرد المساءلة. ما يشي في رأي الحركة بكون الانتهاك الجنسي للمعارضين «استراتيجية سياسية تستهدف خنق المجتمع المدني وإخراس المعارضة بشكل تام"[٣٧].

كسر أيقونة "الكنداكات"

خلال أحداث الثورة السودانية الأخيرة الممتدة من ١٣ ديسمبر ٢٠١٩م، وحتى تاريخ اليوم ٢٥ يوليو ٢٠١٩م. فقد تقدمت النساء في السودان الثورة، وكانت زغرودتها إشارة لانطلاق أكبر المواكب في كل ربوع البلاد. وقد تميزت التظاهرات كذلك بحضور مكثف للنساء السودانيات، اللاتي لعبن دورًا أساسيًا في استمرار الاحتجاجات على مستوى الشارع. وذلك بفعل حضورهن الدائم رفقة باقي الشباب والرجال، من أجل المطالبة بتنحي الرئيس عمر البشير عن السلطة[٣٨]. دور السودانيات لم يقتصر على المشاركة في الاحتجاجات فقط بل تعداه لما هو أبعد من ذلك وصار حضورهن ضروريًا عند كل تظاهرة لما يقدمنه من دعم للثوار من خلال إسعاف الجرحى ونقل المصابين، وكذا المشاركة في تحميس وتشجيع باقي المشاركين من خلال الزغاريد والأهازيج. ليس هذا فقط بل أظهرت صور ومقاطع فيديو تصدي الشابات السودانيات لعناصر قوات الأمن ومنعهم من التقدم في أحيان كثيرة. هذه المشاركة النسائية - والتي تعد نادرة في مجتمع محافظ كالسودان كانت بمثابة مفاجأة للنظام، والذي قام بدوره بشن حملة اعتقالات بالجملة طالت عددًا من الرموز النسوية خاصة عضوات الحزب الشيوعي، ورئيسات المبادرات النسوية مثل رئيس مبادرة»لا لقهر النساء». فيما قام جهاز الأمن بالتعدي على الأخريات بالضرب بالعصي والهراوات، كما وتعمد إهانة باقي النسوة ممن خرجن في كافة التظاهرات[٣٩].

وقد تقدمت المرأة السودانية المواكب والتظاهرات وحركات الاحتجاج بل وصلت للمرحلة التي استطاعت فيها أن تقوم بإرجاع الغاز المسيل للدموع في أكثر من مرة، عن طريق أكثر من واحدة من الثائرات في ايام الثورة السودانية المستمرة حتى الآن. لتنتشر من بعدها في كل السودان وفي العالم الخارجي صورة المرأة السودانية كأيقونة لحراك الشعب السوداني، وأطلق على ثائرات السودان اللقب المحبب لكل نساء السودان «الكنداكات»[٤٠].وكلمة «الكنداكات» هي كلمة أو أسم تطلق كلقب للملكات الحاكمات في حضارة كوش أو الحضارة النوبية القديمة في السودان،أو مسمى يعني الزوجة الملكية الأولى في حضارة النوبية كذلك بالسودان.

وقد جاء ذكر اسم «الكنداكة» في الإنجيل أيضاً.وبمرور الزمن وتقدم فك شفرة اللغة المروية أصبحت الترجمة السلسة للكلمة مثيرة للفخر وللإعجاب أكثر والمعروفة بمعنى كاسم يطلق على الملكات المحاربات أو الأمهات الحاكمات، والذي شكل أكثر إقناعاً للكلمة، كما عرفت الكلمة أيضاً في اللغة اليونانية القديمة باسم «Candace». وقد أوردت في كل تلك النصوص، بأن الكنداكات في مملكة النوبة أو حضارة كوش، كن حاكمات كملكات لكل من بلاد السودان وإثيوبيا وجنوب مصروقتها[٤٠].

الصورة توضح شكل الملكات الكنداكات في مملكة كوش اللائي حكمن المملكة. وكانت «أماني ريناس»

أكثر الكنداكات شهرة في ذلك الزمن ولدت في العام ٤٠ قبل الميلاد وخلفت زوجها على العرش بعد وفاته وحكمت المملكة وانتصرت في كل حروبها ضد أعدائها في ذلك الوقت. بسبب هذه الصورة ناحية اليسار، أصبحت «آلاء صلاح» وبسبب لقطة من مصور محترف أيقونة للثورة السودانية تتحدث نيابة عن ثورة السودانيين فيما عرف باعتصام القيادة العامة لقوات الشعب السودانية.

هذه الصورة الذهنية التي رسمت في أذهان الكثيرين حول العالم للمرأة السودانية بدا وكأن هناك حاجة إلى طمس معالمها وإهالة التراب عليها من خلال انتهاكات مريعة بحقها. وقد طفت على السطح في السودان قصص عن انتهاكات جنسية مريعة بحق نساء على أيدي «قوات أمنية تابعة للمجلس العسكري». ولم يتم مدى تحديد إذا ما كانت تلك الانتهاكات فردية أم ممنهجة؟ وما الأهداف من توظيف «سلاح الاغتصاب»، الذي يثير حساسية منقطعة النظير بالمجتمعات العربية؟وقد بدأت الكثير من القصص المريعة لعمليات «اغتصاب ممنهج» وقعت بحق فتيات سودانيات في التكشف في أعقاب عملية الفض الدموي لاعتصام القيادة العامة بالخرطوم. وطفت على السطح فلسفة استخدام الاغتصاب كوسيلة ممنهجة من قبل العسكر لوأد الحراك وتوجيه الضربة القاضية لخروج المرأة للشارع لدعم الثورة السودانية نهائياً. فوصفت العديد من التغريدات التي قد نشرت على موقع «تويتر» لعدد كبير من الحالات لا تتحدث فقط عن عمليات اغتصاب اتهمت بارتكابها قوات الدعم السريع المعروفة باسم ميليشات الجنجويد التي يقودها محمد حمدان دقلو «الملقب بحميدتي»، وإنما عمليات اغتصاب علني في الشوارع، ووصلت الاتهامات إلى حد القول إنه تم قتل بعضهن ومن ثم إغراقهن في نهر النيل. فيما أكد عدد كبير من الناشطين الحقوقيين والأطباء كذلك، وقوع حالات اغتصاب من قبل ميليشيات الجنجويد في وسط الخرطوم[٤١].

وتحدث مشاركون في الحراك عن أن الأمر استهدف في الأساس سحق كبرياء وإذلال المرأة السودانية التي كان لها تأثير هائل في الحراك الذي أطاح بحكم الرئيس المخلوع عمر البشير. وبحسب الناشطة السودانية في مجال حقوق المرأة وعضو تجمع القوى المدنية، «ناهد جبر الله»، فقد «تم توثيق عدد من حالات الاغتصاب كانت قد وصلت إلى المستشفيات، وليس

هذا فحسب وإنما تم أيضاً توثيق حالات انتهاكات جنسية بحق رجال».ووفقاً لشاهدة عيان كانت قد شهدت على عدة وقائع لاعتداءات على مدنيين، قالت الناشطة السودانية في مجال حقوق المرأة وعضو تجمع القوى المدنية، «ناهد جبر الله» في مقابلة لها مع DW عربية" : أن الانتهاكات الجنسية التي تعرضت لها أعداد غير محددة من النساء لم تكن عفوية. بدليل أن ما حدث في دارفور في السابق على يد ذات القوات الجنجويد، لم يكن كذلك عفوياً أبداً، وإنما سلوك إجرامي ممنهج وبربري». مضيفة أنه «منذ ديسمبر الماضي وحتى إبريل تم توثيق العشرات من حالات الاعتداءات الجنسي سواء من جانب الأجهزة الأمنية أو من جانب قوات الدعم السريع والجنجويد ولم يتم عمل أي تحقيق في هذه الحالات». وهذا القول ذاته كانت قد أكدت عليه الدكتورة «ميادة حبيب» مديرة مركز مساواة لدراسات المرأة بفرنسا، والتي أضافت أن استخدام سلاح الاغتصاب ضد النساء خلال النزاعات السياسية والعسكرية في العالم العربي خصوصاً بعد ٢٠١١م قد «انتشر بشكل واسع وأصبح ممنهجاً وقد ظهر بأبشع صوره في سوريا التي يحتجز فيها نظام الأسد نحو ٨٠٠٠ سيدة تمارس بحقهن أنواع من التعذيب والانتهاكات تتعدى حدود أي تصور".

وتضيف حبيب بأن تعاظم دور المرأة السودانية في الحراك الشعبي الذي أدى لسقوط نظام البشير «ربما دفع المجلس العسكري بالسودان إلى الانتقام أولاً وترهيب الناشطات السودانيات المشاركات في الثورة وإذلال الثوار وليس المرأة السودانية فقط كذلك الرجال» [٤١].

أما ثاني هذه الأسباب التي قد تدفع إلى التوسع في استخدام الاغتصاب كسلاح بحسب الدكتورة «ميادة حبيب» هو «إرسال رسالة إلى المعارضة السودانية بأن المجلس العسكري يمكن أن يستخدم كافة الوسائل للقضاء على الثورة، خاصة مع تعطل آليات المحاسبة على مثل هذه الأفعال فالأمم المتحدة ومجلس الأمن يحكمهما مجموعة دول عظمي تتنازع السيادة فيما بينها، وفيتو واحد من الصين أوقف إمكانية محاسبة المجلس العسكري السوداني على انتهاكاته بحق المعتصمين السلميين».وتقول الناشطة السودانية إن «مسالة الاعتداءات الجنسية فيها شقان: الأول أن هناك وقائع حدثت ووثقت بالفعل، لكن الثاني وهو الأخطر من حيث المبالغة في الأرقام. وهو أمر قد يقصد به إلقاء مزيد من

الرعب والهلع في نفوس السودانيين ليتراجعوا عن استكمال المسار الثوري والمشاركة في الثورة". ورغم كل تلك الشهادات، إلا أن المجلس العسكري السوداني الذي يدير البلاد بشكل مؤقت قد أصدر بياناً نفى فيه ضلوع أي من قواته في انتهاكات بحق المدنيين[٤١].وقد وردت كثير من الأنباء عن ذلك في بعض الهشتاقات لناشطين سودانيين على مواقع التواصل الاجتماعي، مثل هشتاق «#السودان#عيد_شهيد» وهشتاق «#العصيان_المدنى_الشامل». هذا الأسلوب كما أسلفنا ليس ببدعة جديدة، علماً بأن الدولة حديثة النشأة والجارة للسودان، دولة جنوب السودان هي الأخرى تهتم بممارسة مثل هذا النوع من التعذيب للأسرى فيها. حيث أشار تقرير صدر عن الأمم المتحدة لانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان في دولة جنوب السودان، حيث تعرضت نساء لعمليات اغتصاب بشكل ممنهج قد يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية. كما صدر عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بأن النساء والفتيات في دولة جنوب السودان قد تعرضن لعمليات اغتصاب بشكل منهجي من قبل جنود ومليشيات تابعة لحكومة جنوب السودان.حيث جاء على لسان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: «إنها واحدة من أشنع مواقف حقوق الإنسان في العالم حيث يستخدم الاغتصاب على نطاق واسع كأداة للترويع وسلاح للحرب، غير أن هذه العمليات تتم بشكل أو بآخر بعيدا عن أنظار العالم».وأضاف مكتب المفوض السامي ومقره جنيف أن الجرائم الجنسية والهجمات بحق المدنيين تم ارتكابها العام الماضي خلال الصراع الداخلي بدولة جنوب السودان وهي ترقي للجريمة الكاملة ضد الإنسانية. وذكر مكتب المفوض السامي في تقريره أنه بالرغم من ارتكاب جميع أطراف الصراع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، إلا أن الأطراف التابعة للدولة تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية. وفي ولاية «الوحدة» الغنية بالنفط في جنوب السودان، تم تسجيل ١٣٠٠ واقعة اغتصاب حدثت في خلال خمسة أشهر فقط وخلال عام واحد[٤٢].بينما ذكرت منظمة العفو الدولية تقريراً في ذات الشأن ذكرت فيه بأن عدداً من المدنيين في جنوب السودان كانوا قد قتلوا بدفنهم أحياء.

كما أن هناك تقريراً مفصل كان قد تحدث عن أشكال العنف الجنسي التي تتم كذلك ضد النساء في سجون الأسد في سوريا [٤٣]. رصد التقرير بعض جرائم ضباط

النظام السوري تجاه المعتقلين، من خلال التحدث مع عدد من الناجين من التعذيب داخل ثلاثين سجن. وحلل المشرفون على ذلك التقرير ٩١ مقابلة من جملة مقابلات مع فتيان وفتيات ورجال ونساء من الناجين في الفترة ما بين ٢٠١٢م إلى الوقت الحاضر. ونشر التقرير مؤخراً بواسطة المركز السوري للعدالة والمساءلة (SJAC) بواشنطن. وخلص التقرير إلى نتيجة مفادها أن هناك نحو ٥٦ من هذه المقابلات تضمنت إشارات إلى العنف الجنسي والجنساني. وخاصة الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الذي يعد واحداً من أشكال العنف الجنسي المعتاد عليها في السجون السورية. ويشمل تعذيب الأعضاء التناسلية وعدم الحصول على الرعاية ضد أمراض النساء أثناء فترة الاحتجاز. وذكر التقرير بأن التعذيب الجسدي في سجون سوريا يستخدم فيه الهراوات، والصعق الكهربائي وأدوات الصلبة.كما تلجأ السلطات إلى ما يعرف بأسلوب التفتيش الجسدي، والذي يحدث في حضور عديد من الضباط من الجنس الآخر للشخص المراد تعذيبه جسدياً، بحيث يكون الغالب في الحضور من الضباط الذكور في حال تنفيذ ذلك النوع من التعذيب الجسدي على نساء والعكس صحيح. وفي أحيان أخرى فإن التفتيش الجسدي يتم أحياناً بحضور الأقارب.وهذا التفتيش عادة ما يكون مصحوباً بإهانات ولمسات عنيفة، وتهديد بالعنف الجنسي، وتعذيب للأعضاء التناسلية الخاصة بالضحية. وقد ذكرت إحدى الناجيات من ذلك النوع من التعذيب بأنه قد تم تعليقها من ثدييها. وتحدثت ناجيات أخريات عن تعرضهن للاغتصاب من قبل العديد من الحراس[٤٣].

سلمية الثورة السودانية

لا يخفى بأن الحكومة السودانية قد صدمت من تلك الثورة العنيدة، كما وأنها قد صدمت كذلك بتلك الضخامة وحجم الاندفاع والقوة في ذلك الحراك، وسرعة انتشاره وامتداده داخل وخارج السودان حتى. ففي ساعات قلائل، وجدت الحكومة أنها أمام مد جبار حرق مقار حزبها في ولايات البلاد، وخرب مؤسسات الدولة، وأشعل الطرقات بالإطارات لتعلو سماء البلاد الأبخرة السوداء كعلامة فارقة في سموات السودان من هنا وهناك. وقد استخدم الثوار سلاح المتاريس في الشوارع كواحدة من أقوى الوسائل التي أوقفت عجلة الحركة في الأحياء والمدن ولفتت الشارع إلى حجم سلطة الشارع بعرقلة مسارات الحياة التي كانت سهلة يوماً ما وتم تحويلها بفعل الثورة إلى سلاح يستعصي على هيبة الدولة كسره بسهولة. كما وأن انعدام السيولة في البنوك والمصارف جعل من بعض الثوار من يهاجم بعض أفرع البنوك الولائية، وصرافاتها الآلية بالتحطيم خاصة وأنها قد عادت بلا جدوى، حيث كانت تخلو من النقود منذ أسابيع عديدة. وكان لتسارع كل تلك الأحداث ما سبب الربكة للنظام الحاكم والذي تعامل في البدء مع هذه الثورة بنبرة استعلائية، مال فيها إلى التهديد بكتائب الظل الساهرة على حراسة النظام، وقام في أحيان أخرى بالعزف على وتر الوطنية لدى الشعب، وذلك من خلال تخوين المتظاهرين بأنهم مندسون لتخريب مكتسبات الشعب التي ناضل من أجل الوصول إليها عبر سنوات طويلة من الصبر والاحتساب، كما قام في مرات أخرى بوصف الثوار بأنهم مجموعة من شذاذ الآفاق، الذين تدفعهم نزوة المناداة بقيم الإلحاد والعلمانية، بغرض تأسيس حكومة لا علاقة لها بقيم الإسلام الراسخة في المجتمع السوداني، في محاولة من الحكومة لفصل قيم الثورة عن معتقدات الشعب من خلال ضربها على وتر الدين والتدين والصوفية الضاربة في جذور المجتمع السوداني بكل أطيافه وأعماره وثقافاته في القرى والحضر.كما وصفت الحكومة الثوار بأنهم مجرد عملاء موساد، تقف خلفهم حركة العدل والمساواة التي تحمل السلاح ضد الحكومة لعشرات السنين.

بعد ذلك تصاعدت حدة التظاهرات في كل السودان، وعمت اللغة والحراك الثوري قطاعات المجتمع الفاعلة، وقد بدأ انتشار ما يعرف بالمواكب الاحتجاجية. وكان أن تعاملت الحكومة مع الثورة وقتها بأنها قد اعترفت بحق المواطنين في التظاهر والاحتجاج، ذلك الحق الذي يكفله الدستور لهم في أن يعبروا عن آرائهم ولكن من خلال إتباعهم لكافة الطرق السلمية.وفي بداية فبراير2019م، تبنت الحكومة

بدءاً من رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، وبعض المؤسسات الحكومية، وقيادات من المؤتمر الوطني،خطاباً سياسياً فيه شيئ من والتواضع من جانبها للبحث عن حلول للمشكلة، وقد طلبت أن تتم دراسة كل مطلوبات الثوار وأخذها محمل الجد[٤٤]. إلا أن اللحظة الفارقة في كل الثورة السودانية كانت تتمثل في شيئين أثنين لهما جل الفضل في إنجاح ثورة السودان، أولها: هو ذلك الشعار الذكي الذي تغنت به الثورة منذ أول هتاف لمناضليها على أرض السودان ضد حكم الإسلاميين، ألا وهو «سلمية سلمية.. ضد الحرامية». فأكدت بذلك أن مسعاها لن يكون سوى بصوت الوعي والسلم والحكمة ضد الرصاص والفساد وحتى الدم. وثانيهما: كان بلا شك هو قيادة تجمع المهنيين السودانيين للحراك الجماهيري، فقد كانت هي الروح التي أعطت النفس الطويل للثورة، بل وأذهبت عن الحراك تلك النزعة العفوية التي لازمته في بداياته، وأكسبته قدرة على الفعل السلمي، ومهارة في التنظيم والتنسيق،ليقود التظاهر في كل ربوع البلاد.

إن هذا التجمع ورد تفصيل قيادته للثورة من قبل القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، حيث تحدثت عن تجمع المهنيين السودانيين بما يلي: «إن السودانيين يلتفون حول تجمع سوداني سري، أطلق على نفسه «تجمع المهنيين السودانيين»،وهذا التجمع تم تأسيسه في العام ٢٠١٣م، وذلك بعد الاحتجاجات التي عمت البلاد في سبتمبر من ذلك العام. والتي راح ضحيتها نحو ٢٠٠ من الثوار السودانيين. إلا أن الإعلان الرسمي لهذا التجمع كان قد تم بالفعل في شهر أغسطس من عام2018في ظل تعتيم على أعضائه وهيئاته وذلك بسبب الدواعي الأمنية. حيث يضم التجمع في عضويته، قطاعات عديدة من المهندسين، والأطباء، وأساتذة الجامعات وخلافه[٤٥]. ووفقاً للقسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية»بي بي سي»، فإن مكونات تجمع المهنيين السودانيين وتنظيماته الأساسية هي: تحالف المحاميين الديمقراطيين. شبكة الصحافيين السودانيين، لجنة الأطباء المركزية، ولجنة المعلمين السودانيين. وتتمثل الأهداف من وراء هذا التجمع في عدد من

المطالب والأهداف الرئيسية والمتمثلة في الأتى:

- تكوين تجمع يحظى بالثقة لقيادة المعارضة، عوضاً عن الأحزاب التقليدية.
- التنحي الفوري للبشير دون شرط.
- إيجاد بديل للنقابات الرسمية، التي يسيطر عليها النظام.
- إيجاد أداة لتنفيذ العصيان المدني والإضراب، كوسيلة سلمية للتغيير السياسي.
- تشكيل حكومة انتقالية من كفاءات وطنية لأربع سنوات.

وقف الانتهاكات وإلغاء القوانين المقيدة للحريات.

وقد تم الاتفاق على كل تلك المطلوبات من كافة القوى المشكلة للتجمع المهني، وصدرت وثيقة موقعة في مستهل عام 2019م في الخرطوم. ويتكون حلفاء التجمع من قوى سياسية معارضة وقعت على تلك الوثيقة، وباتت جزءاً من تجمع المهنيين، وهي: قوى نداء السودان، وقوى الإجماع الوطني، والتجمع الاتحادي المعارض.وأما عن طبيعة تجمع المهنيين السودانيين، فقد أوردت قناة الحرة، أنه ليس للتجمع هيكل تنظيمي مثل الأحزاب، إذ يستلهم قوته من العمل الجماعي، وفقاً للمتحدث باسمه الدكتور «محمد يوسف المصطفى»، كما لا توجد إحصاءات مسجلة بعدد المنضوين في صفوفه، نظراً لحظر القانون تشكيل نقابات مهنية مستقلة، وإنما نقابات تضم جميع العاملين بالمؤسسات دون فصل. وتعد مواقع التواصل الاجتماعي مثل: الفيسبوك، وتويتر، ويوتيوب وسائل الإعلام الرئيسة،التي يقوم عليها شباب التجمع في التواصل والتعبئة[٤٦،٤٥].

اللافت أن في اليوم التالي لمجزرة فض اعتصام القيادة، كان قد غرد عدد من النشطاء السودانيين على تويتر، بأن قوات الدعم السريع قد تعمدت نشر سيارات بها السلاح في شوارع الخرطوم هنا وهناك، تم تركها دون وجود قوات عليها، وذلك لتشجيع السودانيين على حمل السلاح وبدء مواجهات مسلحة بين الطرفين. حينها اشتعلت الوسائط برسائل تحمل تحذير المغردين من داخل وخارج السودان إلى الانتباه وعدم جر الثوار إلى مربع انتقال الثورة السودانية من الحالة السلمية إلى النزاع العسكري المسلح تحت هشتاقات

مختلفة كما في هشتاق «#مجزرة٢٩رمضان"وهاشتاق أخربأسم"#عيد_الشهيد»[٤٧]. وكان هنا الدور الأبرز لتجمع المهنيين في جعل الأمر مقدساً للحركة الثورية السودانية بوضعها في خانة السلمية الأبدية.وقد غرد النشطاء في فضاءات «تويتر» بنبرة تكاد تكون موحدة مليئة بالوعي، ومتمثلة في: «انتبهوا ياشعب السودان لما يحضر لكم، هناك حسابات خارجية تدعوكم لحمل السلاح لكي تدخلوا بحرب أهلية وينتهي حلمكم بدولة مدنية وحرية. تأكدوا بأن السلمية هي السلاح القوى الذي سيهزم المجلس العسكري، والذي سيرد حقكم. استمروا بسلميتكم فهي التي تحارب عنكم لانتزاع حقكم». كما استبعدت الناشطة السودانية «ناهد جبر الله»، وهي واحدة من الناشطات السودانيات في مجال حقوق المرأة وتمثل كذلك عضو تجمع القوى المدنية، استبعدت الناشطة السودانية تشجع السودانيين لحمل السلاح ما يؤدي إلى نشوب مواجهات مسلحة ما بين الطرفين في السودان حيث قالت:»إن المحاولات لدفع الثورة السودانية لانتهاج العنف كانت موجودة منذ ديسمبر ٢٠١٩م لكن وجود أشكال منظمة لقيادة الثورة السودانية في مستويات مختلفة يحول دون وقوع ذلك»[٤١].

أسلوب التوالد البكري

إن التوالد البكري[٤٨،٤٩] Parthenogenesisهو شكل من أشكال التكاثر عند الكائنات الحية، الذي يتطور فيه الجنين من فرد واحد فقط [50] وقد تم اكتشافه عن طريق العالم" ريتشارد أوين"، والذي وصف التوالد البكري في كتاب بأنه عملية إنتاج أفراد جديدة من الأفراد من نفس النوع من دون الحوجة لعملية التخصيب. يعني إن البويضة تقدر على أن تنمو مكونة فرد جديد لوحدها من دون تدخل لطرف ثان [50].

كما أن مصطلح الجنسانية من عدمه يختلف عند بعض المؤلفين والذين يعتبرون بأن كلا الأشكال الأوتوماتيكية سواء أن كانت جنسية أو لا جنسية هي عملياً تنطوي على هدف إعادة التركيب. ويعرفون بأن جميع حالات الانقسام التي تندمج فيها النوى أو تلك التي يحدث فيها التوالد التلقائي إنما تؤدي في النهاية مجتمعة إلى ما يعرف بعملية نضج بغرض إعادة التنظيم في آليتها وعواقبها [٥١،٥٢].

وقد وجد بأن بعض أنواع اللافقاريات التي تعتمد على مثل هذا النوع من التوالد أو التكاثر فقط لديها عدة مزايا: أولاً يمكنها الاستغناء عن حاجة الأفراد من السكان الأوليين للبحث عن زملائهم، ويسمح لها هذا النوع من التوالد في التوزيع بشكل حصري والانتشار بسرعة أكبر، وربما يصل إلى الضعف وبسرعة. كما يوفر هذا النوع من التوالد القدرة العالية على البقاء ومقاومة الظروف البيئية القاسية، والقدرة على العيش لفترات طويلة. ومع تغيير الظروف فإن هذا النوع من التوالد يوفر بدءاً دورات لحياة جديدة لأفراد كثيرة في وقت قصير مقارنة مع غيره من أنواع التكاثر الأخرى. ويتوقف التوالد البكري على حسب العوامل البيئية المحيطة بالكائن الحي، فعندما تكون الظروف المحيطة به مناسبة مع توفر أسباب البقاء كالمناخ والغذاء مثلاً، فعندها يتم تحفيز هذا النوع من التوالد، بينما يتوقف التوالد عندما تنعدم الظروف الملائمة لذلك.

إن هذا النوع من التوالد يحدث في الطبيعة لدى بعض الأنواع من الكائنات، ومن الأمثلة على ذلك النوع من اللافقاريات كما لدى العديد من أنواع حشرة المن .Aphid ويحدث أيضاً هذا التوالد البكري بشكل طبيعي في بعض الفقاريات كما في السحالي والثعابين[٥٣] والطيور [٥٤]وأسماك القرش[٥٥]، والأسماك والبرمائيات والزواحف[٥٦] والسمندل [٥٧]. ويحدث في اللافقاريات في كثير من الحشرات كما في حشرة المن[٥٨]. وفي الديدان الخيطية والديدان المفلطحة ٥٣ وبعض أنواع العناكب[٥٩]، وبعض أنواع النحل[٦٠]وبعض أنواع العقرب، والزنابير الطفيلية. كما يحدث في بعض اللافقاريات الأخرى، وفي العديد من النباتات. في بعض السحالي هناك نمط من هذا التوالد يعرف بالتوالد البكري الجغرافي[٦١]، حيث تحتل لدى سحالى المناطق الجبلية العالية قدرة منافسة أدنى [٦٢]. بينما في سحالي مناطق القوقاز مثلاً، والتي لديها ستة أشكال من ذلك النوع من التوالد، تنتج عنه أصول ذو شكل هجين[٦٣،٦٤،٦٥]لديه مكانة أوسع من كل أسلافه السابقين وتسبب القوقاز في انخفاض في فصائل الأمهات.إلا أن بعض الدراسات

كانت قد أشارت أن هذا النوع من التكاثر قد يشكل في بعض الحالات تهديدًا خطيرًا للتنوع البيولوجي، وذلك بسبب النقص اللاحق في تغير الجينات واحتمال انخفاض اللياقة البدنية للنسل [٦٦].

إن وصفنا لهذه الطريقة من طرق التكاثر، أعتقد أنها تشبه إلى حد بعيد ما كانت تقوم به قوى «الحرية والتغيير» في رفد أجنحتها النضالية ضد السلطة الحاكمة في السودان كوسيلة من وسائل الحفاظ على الثورة من الاعتقال أو التصفية أو القتل أو التهديد، فقد كانت تلك الوسيلة في تكاثر أفراد منظومة قوى الحراك الوطني الثائر على الحكومة، سبباً أصيلاً في إنجاح ثورة السودان وثواره، الذين وجدوا لهم طريقة في التكاثر وزيادة عدد أفرادهم بعيداً عن عين الرقيب، ودونما الحاجة لإشهار الأسماء كاملة لكل من يمثل «الحرية والتغير» منذ لحظات الثورة الأولى من عمرها. بل ظلت قوى «الحرية والتغير» كل يوم وحسب كل موقف تخرج للنظام الحاكم وجه جديد ليمثل عن كل تلك القوى. فصار عصياً على الحكومة أن تقبض على الجميع. خاصة وأن كل يوم يخرج فرد من سلالة قوى «الحرية والتغيير»، يكون أشد عضداً وأقوى شكيمة من الذي سبقه. في تكنيك جديد لمفهوم الثورة، واحتفاظها بكوادرها وعدم البوح بهم إلى أخر لحظة من لحظات عمر الثورة المتواصل في الشارع، والمتواصل في ذات الوقت برفد قوى «الحرية والتغيير» بأعضاء جدد كل يوم كلما تطلبت الثورة.

«شعارات الثورة»

«تسقط بس»[٦٧،٦٨] مثلت هاتان الكلمتان الثورة السودانية كاملة، لا رجوع إلا بسقوط تام وكامل لمنظومة الفساد الحاكم في السودان ككل والآن قبل الغد.

«سلمية سلمية.. ضد الحرامية»

«حرية، سلام، وعدالة.. والثورة خيار الشعب» رفع السودانيون هذا الشعار ليصير وفي وقت وجيز من بين أكثر الشعارات التي يتغنى بها المتظاهرون كما باتوا يفتتحون بهذا الشعار مواكب الثورة. وقد لاقى الشعار رواجًا كبيرًا حيث انتشرت مقاطع مصورة لأطفال يهتفون به كما حولت بعض الشعارات لقصائد طويلة لدعم الثورة السودانية[٦٨،٦٩].

«الطلقة ما بتقتل، بقتل سكات الزول» تفاعل المتظاهرون مع هكذا شعار بقوة وبسالة في مواجهة قمع الأجهزة المسلحة وهي عبارة تعني ضمنيًا أن الذي يقتل هو صمت الشعب عن حقوقه، وليس طلقات ورصاص الجيش كما هو معتاد. زادت شهرة هذا الشعار بعدما أعلن ضابط بالجيش السوداني استقالته في فيديو نشر على مواقع التواصل ويظهر فيه الضابط الذي افتتح كلامه بهذه العبارة علّه يستعطف القوات المسلحة للانحياز للثورة[٦٨].

«دم الشهيد بكم، ولا السؤال ممنوع» وهو شعار مستمد من قصيدة للشاعر السوداني أزهري محمد علي.

«واجهنا دوشكا وأربجي، عشان نبني سودانا الجديد».

«يا عنصري ومغرور، كل البلد دارفور». فقد حاول النظام الحاكم في طوال فترة حكمه على تأجيج نار العنصرية بين قبائل السودان المختلفة، وعمل لتفرقة الشعب بكل ما أوتي من قوة ولكن كان الشعب قد وعي الدرس وعرف ما ينسج من حوله من مؤامرات. وكان هذا النداء بمثابة استدعاء لوحدة أبناء ذات التراب، ومدعاة كذلك لأرواح ٣٠٠ ألف ممن أبادهم النظام في إقليم دارفور بغرب السودان منذ العام ٢٠٠٣م وما لا يقل عن ٢،٧ مليون مشرد من الإقليم.

وفي وسط كل زحمة الشعارات تلك، تذهب هناك بعيداً حيث كان الاعتصام في القيادة حيث أتخذ الثوار المعتصمين من أحد الجسور التي يمر من تحتها نفقاً في الأرض ما تعارفوا على تسميته عند تلك النقطة بإسم «جمهورية أعلى النفق»،وهناك من تم ترشيحه من قبل الثوار ليطلق عليه»رئيس جمهورية أعلى النفق»، والذي أختير ليكون صاحب هذا المنصب الباشمهندس كهربائي»عماد بابكر» [٤٤].

وكانت كلما همدت نار الثوار والثورة، يزداد لهيبها في اللحظة التي يخرج فيها منادياً للشارع أو من بين أزقة الأحياء في السودان ليردد تلك المقولة المؤثرة،والتي كان يرددها شهيد ثورة ديسمبر الأشهر «عبد العظيم أبوبكر عمر الإمام» الملقب باسم «الدش» إبن الرابعة والعشرين ربيعاً، حين قال: «لقد تعبنا يا صديقي، ولكن لا أحد يمكنه الاستلقاء أثناء

المعركة». وظل يرددها إلى أن قتل بالرصاص متحدياً سلاح الغدر شاهراً مع مقولته تلك، هتافه المحبب: «حرية سلام وعدالة.. والثورة خيار الشعب» بينما كان يقف أمام حشود قناصة الأمن الملثمين ورجال الشرطة المدججين بالأسلحة خلف سيارتهم؟ فما كان منهم إلا أن أطلقوا الرصاص الحي مباشرة علي صدره. يومها كانت قد اخترقت الطلقة جسده لترديه قتيلاً في الحال، بحي العباسية في شارع الأربعين. لقد كانت عملية الاغتيال تلك واحدة من اللحظات التي كانت على مرأى من أعين كل السودانيين. فقد تم توثيقها عن طريق كاميرات الهواتف المحمولة لدى الثوار يومها [٤٤،٦٧].

خاتمة

انتهت هذه الدراسة، ولم نتطرق فيها إلى المفاوضات وما تبعها من تصريحات وتداعيات على المشهد السياسي والثوري في السودان حيث يحتاج ذلك لدراسة أخرى متخصصة في مادة القانون والتشريعات حيث أن كل اللقط الدائر في تلك المفاوضات ارتكز في المقام الأول والأخير على تفاسير القوانين ومدلولات الكلمات المستخدمة من كلا الجانبين لتقريب هوة الخلاف ما بين الجانبين. وهذا النوع من المفردات ومدلولاتها وانعكاساتها القانونية والتشريعية، تحتاج لمختصين في القوانين، والنظم الدستورية والتشريعية. وقد عمدنا في هذه الدراسة هنا إلى لملمة بعض أطراف ما كان يدور في السودان في أثناء تلك الثورة، آخذين في الاعتبار بعض محاولات القهر والكبت للثورة من قبل السلطة الحاكمة. وفي المقابل بعض من وسائل الهروب إلى الأمام من قبل الثوار لإنجاح ثورتهم لإسقاط السلطة الحاكمة في السودان طيلة ٢٩ عاماً وزيادة. وما تزال تداعيات محاولة التغيير تفرض نفسها في الساحة السياسية في السودان مابين مفاوضات المدنيين والعساكر لميلاد دولة المدنية ولا زالت الخطوات تراوح مكانها حتى الوقت الحاضر.

والسؤال الذي يطرح نفسه بشدة في كل تلك التداعيات هو «هل ستلبي هذه االثورة، كل ما طمح إليه شعب السودان الثائر الصابر طيلة هذه الشهور بكل مكوناته الثورية المتعددة والمختلفة؟ أم أنها ستنتهي إلى مصير غيرها من الثورات التي حدثت مؤخراً والتي كان قد تم فيما بعد كبحها بشكل أو آخر من خلال تكوين ديمقراطي صوري لحكم أفرغ الثورات من محتواها، وأبقى على الدولة العميقة في ذات البلاد التي قامت فيها كل تلك الثورات؟حيث ما زالت وإلى يومنا

هذا تتراوح السلطة في تلك البلدان ما بين ديمقراطية عسكر، أو عسكر منقلب على عسكر، أو مدنية تلبس ثوب عسكر؟ هل سيؤول حال الثورة السودانية إلى ذات المصير؟أ أم أن الثورة السودانية ووفقاً لكل ما مرت به من خطوب، أو لربما لطول أمدها المستمر منذ يوم ١٣ ديسمبر ٢٠١٩م وحتى كتابة هذا العمل في الخامس والعشرين من شهر يوليو ٢٠١٩م، قد يتمخض عن كل ذلك العسر في الولادة والذي ما يزال مستمراً، قد يتمخض عنه حكماً مدنياً وديمقراطياً تبرز فيه السلطة المدنية كعباءة جميلة بها رتوش صغيرة هنا وهناك لا تكاد تبين لعسكر لوزارات مثل الدفاع أو وزارة الداخلية. وتترك للثورة السودانية بقية مساحة الحكم على ذلك الثوب لتفصله بثورتها السلمية على أساس ومقاس مجيد من أطر الديمقراطية والمدنية المستدامة؟ وهذا السؤال تحديداً لا يمكن الإجابة عليه، إلا بعد أن تتكشف لنا أحداث السودان في الأيام المقبلة والشهور القادمات. عاش شعب السودان حراً أبياً، والعزة والشموخ لشعب السودان ولأرضه، والمجد والخلود لشهداء ثورة ديسمبر المجيدة.

أخيراً وليس أخراً، على الثوار في السودان الانتباه لعدة أشياء تحدث الآن في السودان، يمكن أن تؤدي لإفراغ الثورة من مضمونها وقتلها قبل ميلادها التام. أولاً: أن الناس تتحدث عن اقتلاع الدولة العميقة عادة في الثورات العربية، وهنا يجب أن نشير لنقطتين مهمتين جداً وهما «مازالت السلطة الفاسدة التي قامت لاقتلاعها الثورة في السودان، ما زالت تلك السلطة موجودة بكل مؤسساتها وشخوصها، والأمر الأكثر غرابة في الحالة السودانية، أن الحكومة البائدة خلقت مفهوماً أخر وهو «الدولة الموازية» بدلاً عن الدولة العميقة، بمعنى أن هناك دولة بكل تفاصيلها قد تكون قائمة بعيداً عن سلطة الخرطوم، تملك كل مطاراتها وطائراتها ولديها تجارتها واقتصادها وصفقاتها المحلية والإقليمية والدولية، وفيها بنوكها الخاصة وجامعاتها ومدارسها بمراحلها المختلفة، وتملك مستشفياتها وقنواتها الإعلامية ومذيعي برامجها وشبكات اتصالاتها الخاصة،ويحميها جيشها داخل حدود السودان ذاته، وفي ذات الوقت الذي توجد فيه حكومة الكفاءات والمدنية التي ينادي بها الثوار، وسيكون في تلك الدولة الموازية وقتها سدة الحكم ما يزال يتحكم في أمره الإسلاميون السابقون في نظام المخلوع البشير.

ثانياً: يجب أن يهتم الثوار بأمر غاية في الخطورة يتمثل في استمرار بيع ثروات البلاد من النفط وأخذ الحكومة الفرنسية للذهب في الشرق تحت إدارة شركة «أرياب للتعدين» وبكميات مهولة. بينما يقوم الروس في ذات الوقت بسرقة كميات لا تقدر بثمن من الذهب

في غرب السودان حسب اتفاقات مع الحكومة السابقة التي ما زالت تعطي وبسخاء، لأنها تريد للحكومة القادمة أن تأتي والسودان بخزينة فارغة وثروات طائرة للدول الخارجية. ويمكن لأي مطلع على شأن احتياطيات الذهب في روسيا أن يقوم بالبحث عن وضع الاحتياطي من الذهب قبل سنة من اليوم في روسيا ومقارنته بما ألت إليه مخزوناتها الاحتياطية بالأرقام حالياً، وعندها سيعرف السبب وراء كل ذلك الفرق في مخزون الذهب لدى تلك الدولة كيف ومن أين جاء!؟.

ثالثاً: المفاوضات التي تقوم بها قوى الثورة المتمثلة في قوى «الحرية والتغيير» الآن في أديس أبابا بأثيوبيا مع حملة السلاح تعد عقلانية ويمكن اعتبارها شيئ مهم لتحقيق واحد من أهم شعارات الثورة السودانية المتمثل في إقامة دولة العدالة والسلام. ولكن على قوى «الحرية والتغيير» ألا تنشغل به وتترك شأن المفاوضات في الخرطوم، لأن ذلك سيعيد ترتيب الأوراق لدى الدولة السابقة، علماً بأن قوى «الحرية والتغيير» تتفاوض حالياً في إثيوبيا مع أجسام خلقتها الحكومة السابقة فمثلا «مني مناوي»شغل منصب كبير مساعدي الرئيس البشير"وهذا المنصب يعد رابع أكبر منصب في الرئاسة وقتها»، و»جبريل إبراهيم» من تلاميذ الترابي وفتى المؤتمر الشعبي، و»مالك عقار» كان والي النيل الأزرق، و»ياسر عرمان» مع من يدفع أكثر فلا عهد له. فعلى قوى «الحرية والتغيير» أن تعي بأن هذه الحركات كانت تمثل حلقة واحدة من حلقات ومخططات دولة الإسلاميين للبقاء في السلطة بدعوى أنها تبسط الأمن الذي تهدده تلك الجماعات التي تحمل السلاح.كما أن نشأة كل تلك الجماعات المسلحة كان للنظام السابق اليد المحركة لفعلها العسكري والسياسي في ذات الوقت وبالاتفاق التام معها في كل خطوة كانوا يقومون بها. فهي وليدة النظام لتكسبه شرعية البقاء ليقاتل ضدها ويجعلها فزاعة لإخافة الشعب فيبقى ما بقيت على خارطة أرض السودان.

المراجع

- السودان: الشرطة تعاملت بصورة حضارية مع الاحتجاجات2 .مايو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين
- الاحتجاجات السودانية 19-2018 - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.
- السودان: مقتل متظاهرين في الاحتجاجات على ارتفاع أسعار الخبز".فرانس ٢٤ /France 24. 20 December 2018.
- الحكومة السودانية تهدد منظمي المظاهرات". مونت كارلو الدولية /MCD. 14 February 2019.
- المعتصمون في مقر الجيش السوداني يواصلون الضغوط على البشير" ٢٠١٩-٠٤-٠٧. ٠٩ أبريل ٢٠١٩.
- السودان: البرهان يؤدي اليمين الدستورية رئيساً للمجلس الانتقالي العسكري.12 April 2019.
- مئات الآلاف في شوراع الخرطوم من أجل تسليم السلطة إلى حكومة مدنية"25 April 2019. . في ٣ يونيو ٢٠١٩www.bbc.com.
- السودان..محاولات لفض الاعتصام والمجلس العسكري يحذر من الفوضى.www.aljazeera.net. ٣مايو٢٠١٩.
- على وقع «المليونية» بالسودان.. قوى التغيير تسلّم العسكر مسودة دستور انتقاليwww.aljazeera.net. في ٤ مايو ٢٠١٩.
- مئات السودانيون يهتفون برحيل النظام أمام مقر الاتحاد الأوربي ببروكسل - سودان تربيون.٧ ٢٠١٩Marchم net.sudantribune.www.
- أهم ما جاء في بيان القوات المسلحة السودانية.في ١٢ أبريل ٢٠١٩م.
- مظاهرات ٦ أبريل بالسودان.. خمسة قتلى واعتصام متواصل أمام مقر قيادة الجيش. في ٨ أبريل ٢٠١٩.
- المعتصمون في مقر الجيش السوداني يواصلون الضغوط على البشير. ٢٠١٩-٠٤-٠٧. في ١١ أبريل ٢٠١٩.
- ارتفاع عدد قتلى احتجاجات السودان.. و»اعتصام الدفاع» مستمر. اطلع عليه بتاريخ ٠٩ أبريل ٢٠١٩.
- القوات المسلحة السودانية تعلن حالة الطوارئ وتعلق العمل بالدستور - بوابة الشروق.١٢ أبريل ٢٠١٩.
- وزير الدفاع السوداني يعلن "اقتلاع" النظام واحتجاز البشير - جريدة سبر الإلكترونية. ١٢ أبريل ٢٠١٩.
- الخرطوم. مظاهرات رافضة تدخل «السيسي» في الشأن السوداني .25 April 2019.
- على وقع "المليونية" بالسودان. قوى التغيير تسلّم العسكر مسودة دستور انتقالي. www.aljazeera.net. ٤ مايو ٢٠١٩.
- مليونية السلطة المدنية» في السودان .25 April 2019. في ٢ يونيو ٢٠١٩www.bbc.com.
- حصيلة جديدة لفض اعتصام السودان.. عشرات القتلى ومئات الجرحى والنيابة تحقق www.aljazeera.net. في ٤ يونيو ٢٠١٩م.
- مجلس الأمن يفشل بإصدار بيان بشأن السودان والمحتجون عازمون على مواصلة حراكهم .5 June 2019.
- قوات الأمن تقتحم مقر اعتصام الخرطوم .www.aljazeera.net. ٣ يونيو ٢٠١٩.
- مجزرة_القيادة_العامة: ثورة مضادةأم تجنب للانزلاق؟
- البرهان يصف أحدث الاعتصام بـ"نظافة شارع" ويصدر 3 قرارات. والتجمع يحذر .CNN Arabic.أطلع عليه في ٤ يونيو ٢٠١٩م.
- هاشتاج» يطالب «جوجل» بفتح الإنترنت في السودان بعد قيام المجلس العسكري بقطعه. هل من مجيب؟ وتخوفات من مذابح أخرى و سيناريو فوضى لا يبقي ولا يذر. ٠٥ يونيو ٢٠١٩م.
- صحيفة السوداني، تصدر عن دار السوداني للطباعة والنشر والاستثمار الإعلامي، بالخرطوم، الثلاثاء 25ديسمبر2018، ص ٣.
- صحيفة مصادر، الإثنين 24 ديسمبر 2019، ص ٤.

- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- الفيلم الوثائقي» أسلحة المراقبة الشاملة .“شبكة القسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي».
- صحيفة الانتباهة، السبت 19يناير 2019، ص ١.
- صحيفة الصيحة، تصدر عن شركة بوبيان للتنمية المحدودة، بالخرطوم، السبت 19يناير 2019، ص ١.
- Economics Tradin, July ٢٠١٩.
- تلفزيون السودان القومي.
- جاك لوي دافيد - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة .
- «الإغتصاب السياسي» مانفيستو قهر الشعوب.6 سبتمبر، ٢٠١٧م.
- النساء في السودان جنبا لجنب مع الرجال في الاحتجاجات. فرانس ٢٤. 5 February 2019م.
- الزغاريد كلمة السر.. النساء يلهمن احتجاجات السودان7 March 2019 .www.aljazeera.net.
- كنداكة - ويكيبيديا، الموسوعة الحرةhttps://www.al-madina.com/article/٦٢٥٥٦٣.
- السودان.. الاغتصاب ال»ممنهج» وسيلة لعسكرة الحراك؟https://www.dw.com/ar/.
- الأمم المتحدة تتهم قوات جنوب السودان بشن حملة اغتصاب وقتل.١١ مارس ٢٠١٦م.
- الاغتصاب.. وسيلة للتعذيب داخل سجون الأسد .١٦ أبريل ٢٠١٩م.
- الحراك الثوري في السودان من مواقع الحراك في الفيسبوك.
- موقع القسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية..24www.bbc.comيناير، ٢٠١٩م.
- موقع القسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية BBCمعلومات تعريفية عن تجمع المهنيين السودانيين.
- هشتاق الحراك الثوري في السودان من مواقع الحراك في تويتر.
- «تسقط بس“. شعار يختصر ثورة السودانيين.February 11 2019.
- الحراك الشعبي في السودان.. «شعارات وحكايات“.
- قنديل، وائل.تسقط بس: بالنقاط لا بالضربة القاضية.alaraby. ٢٤يناير، ٢٠١٩.
- 3 June 2019 .www.bbc.com.
- NETBLOCKS, July 2019.33.
- Mohamed EA, Maha Z. 2019. Internet Shutdown in Sudan: An estimate of 1.3$ Billion cost on the Economy in one month. Published on July 4, 2019. Amin, MahaZeinelabdin.
- Parthenogenesis. Merriam-Webster Dictionary.
- Parthenogenesis- definition of parthenogenesis in English from the Oxford dictionary. OxfordDictionaries.com.
- Liddell, Scott, Jones. γένεσις A.II, A Greek-English Lexicon, Oxford: Clarendon Press, ١٩٤٠.
- MogieMichael. 1986. Automixis: its distribution and status. Biological Journal of the Linnean Society. 28(3): 321-9.
- Zakharov,I.A. 2005. Intratetrad mating and its genetic and evolutionary consequences. Russian Journal of Genetics. 41(4): 402-411.
- https://ar.wikipedia.org/wiki/.
- Price, A.H. 1992. Comparative behavior in lizards of the genus Cnemidophorus(Teiidae), with comments on the evolution of parthenogenesis in reptiles. Copeia, 323-331.
- Schut,E. Hemmings,N.Birkhead, T.R. 2008.
- Parthenogenesis in a passerine bird, the Zebra Finch Taeniopygiaguttata. Ibis. 150(1):197-199.

- Chapman D. Shivji, M.S. Ed Louis. Sommer, J. Fletcher, H. Prodöhl, P.A. 2007. Virgin birth in a hammerhead shark. Biology Letters. 3(4): 425-427.
- Vrijenhoek, R.C. Dawley, R.M. Cole, C.J. Bogart. J.P. 1989. A list of the known unisexual vertebrates, pp. 19-23 in: Evolution and Ecology of Unisexual Vertebrates. R.M. Dawley and J.P. Bogart (eds.) Bulletin 466, New York State Museum, Albany, New York.
- Hubbs, C. L. Hubbs, L.C. 1932. Apparent parthenogenesis in nature, in a form of fish of hybrid origin. Science. 76(1983): 628-630.
- CopelandC.S. Hoy, A.M. Ayyamperumal, J.
- Martin, A.Ricardo, R.Sivinski, J.M. 2010. Genetic Characteristics of Bisexual and Female-Only Populations of Odontosemaanastrephae (Hymenoptera: Figitidae). Florida Entomologist. 93(3): 437-443.
- Stanislav, K. Jakub, S. Stano P. 2009. Life-history of the parthenogenetic oonopid spider, Triaerisstenaspis (Araneae: Oonopidae). European Journal of Entomology. 106(2): 217-223.
- Gavrilov, A. Kuznetsova,V.G. 2007. On some terms used in the cytogenetics and reproductive biology of scale insects (Homoptera: Coccinea).Comparative Cytogenetics. 1(2): 169-174.
- Crews, D. Grassman,M. Lindzey,J. 1986. Behavioral Facilitation of Reproduction in Sexual and Unisexual Whiptail Lizards. Proceedings of the National Academy of Sciences. 83(24): 9547-50.
- Vrijenhoek R. Parker, E.D. 2009. Geographical parthenogenesis: general purpose genotypes and frozen niche variation. In: Schön I, Martens K, Van Dijk P, eds. Lost sex. Berlin: Springer Publications, 99-131.
- Darevskii I.S. 1967. Rock lizards of the Caucasus: systematics, ecology and phylogenesis of the polymorphic groups of Caucasian rock lizards of the subgenus Archaeolacerta. Nauka: Leningrad [in Russian: English translation published by the Indian National Scientific Documentation Centre, New Delhi, 1978.
- Tarkhnishvili, D.N. 2012. Evolutionary History, Habitats, Diversification, and Speciation in Caucasian Rock Lizards. In: Advances in Zoology Research, Volume 2 (ed. Jenkins OP), Nova Science Publishers, Hauppauge (NY), p.79-120.
- Murphy,R.Darevsky,I.MacCulloch, R.Kupriyanova,L.Upton,D.Danielyan, F. 1997. Old age, multiple formations or genetic plasticity? Clonal diversity in a parthenogenetic Caucasian rock lizard, Lacerta dahli. Genetica. 101(2): 125-130.
- Stelzer C-P, Schmidt, J.Wiedlroither, A.Riss, S. 2010 Loss of Sexual Reproduction and Dwarfing in a Small Metazoan. PLoS.

عمر أبشر الطيب عبدالله

باحث مع عدة سنوات من الخبرة البحثية في مجال العلوم مع خبرة في اجراء وتطوير البحوث العلمية وعرض نواتج البحث العلمي (مقالات، تقارير، أوراق علمية، وأطروحات دراسات عليا في البحث العلمي) باللغتين العربية والإنجليزية.

حاصل على درجة البكالوريوس في الطب البيطري من جامعة الخرطوم ٢٠٠١ م.

ماجستير في علم السموم جامعة الخرطوم ٢٠١٢ م.

دكتوراة في علم الأدوية والسموم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٧ م.

- باحث في عوامل ومحفزات النمو العظمي، وبرنامج صحة وتأهيل الفم بالمدينة الطبية بجامعة الملك سعود، كلية طب الأسنان، الرياض بالمملكة العربية السعودية (٢٠٠٩-٢٠١٥)

- (٢٠١٥- إلى تاريخ اليوم). البحوث التجريبية بالمدينة الطبية وجامعة الملك سعود تختص بتجارب الدراسات العليا التي تبحث مسببات عيوب العظام، ومحاولة تجديد العظام وتحفيز عوامل نموها.

- لدى ٢٦ ورقة علمية تم نشرها في مجلات دولية، في مجالات تتعلق بأبحاث في الأمراض المنقولة للإنسان من الحيوان «Zoonotic Diseases»، وأوراق بحثية عن الميكروبات ومسببات الأمراض «Pathogens»، إضافة إلى أوراق بحثية في ما يختص بتأثير بعض الأدوية على الوظائف الحيوية للكلى والكبد ومن ثم طرق معالجتها بالأعشاب النباتية الطبيعية «Herbal Therapies». مع تسجيلي لثلاث براءات اختراع تم تسجيلها في السودان العام ٢٠١٩ م في فرضية علاج مرض السكري من النوع الثاني Diabetic Type- ٢، ومعالجة أضرار الكبد وتسمم الكلى الناجم عن إفراط استخدام بعض الأدوية المحدثة لسمية خلوية.

البريد الإلكتروني: altayibomar@gmail.com

oaltayib@ksu.edu.sa

الهاتف النقال: +٩٦٦٥٤٣٤٣٠٢٨٥